



PROVISIONAL
A/35/IV.59
12 November 1980
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والخمسين

المعقودة بالمقر، في نيويورك
يوم الأربعاء ، ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ ، الساعة ١٥/٠٠

(رومانيا)	السيد مارينسكو (نائب الرئيس)	<u>الرئيس</u> :
(زائير)	السيد كامندا وا كامندا (نائب الرئيس)	<u>شم</u> :

- سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا [٢٨] : (تابع)
- (أ) تقارير اللجنة الخاصة لمناخضة الفصل العنصرى
(ب) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناخضة الفصل العنصرى في الألعاب الرياضية
(ج) تقارير الأمين العام
- انتخابات لملء الشواغر في هيئات رئيضية
- (أ) انتخاب خمسة أعضاء فير دائمين لمجلس الأمن

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services ,
room A-3550, Alcoa Building, 866 United Nations Plaza , مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٠مواصلة مناقشة البند ٢٨ من جدول الأعمالسياسة الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا :

- (أ) تقارير اللجنة الخاصة لمناخضة الفصل العنصرى (A/35/22 و Add.1-3) ؛
- (ب) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناخضة الفصل العنصرى فى الألعاب الرياضية (A/35/36) ؛
- (ج) تقارير الأمين العام (A/35/358 و A/35/509) .

السيد تسفيتكوف (بلغاريا) (الكلمة بالفرنسية) : ان البند المعنون " سياسات الفصل العنصرى التى تتبعها جنوب افريقيا" مازال مدرجا على جدول أعمال الأمم المتحدة منذ أكثر من ثلاثين عاما ، بالرغم من ادانات الأمم المتحدة لنظام السيطرة العنصرية البشع الذى اعلن انه جريمة بشرية والذى تكرر الاصرار على القضاء عليه تماما ونهائيا . وبالرغم من كل القرارات والمقررات التى اعتمدها منظمة الأمم المتحدة فان الفصل العنصرى مازال قائما . ان الأحداث التى جرت منذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة أثبتت ، من جديد ، ان نظام بريتوريا لا يعترف بتغيير نهجه السياسى وانه يبذل قصارى جهده من أجل تعزيز نظام الفصل العنصرى البغيض وذلك بالرغم من الوعود التى أذيعت على نطاق واسع عن بعض الاصلاحات . وان يضربون عرض الحاء لقرارات الأمم المتحدة وارادة المجتمع الدولى فان العنصريين فى جنوب افريقيا يحاولون الابقاء على مراكزهم لألسل وقت ممكن .

ان الفصل العنصرى هو أحد أبشع وأفظع الظواهر الاجتماعية فى عصرنا . وبالرغم من ادانتته العالمية ، فان النظام العنصرى فى بريتوريا مازال يتمسك بالعنصرية ومازال يتبع التمييز العنصرى باعتباره سياسة الدولة وعقيدة رسمية . وفى مجمله فان النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى لجنوب افريقيا قد أقيم على التمييز العنصرى واستغلال السكان السود الأفارقة . ومن الأمور المشيرة أيضا ان نظام بريتوريا يصمم على اتباع سياسة الفصل العنصرى التى أدانها ورفضها المجتمع الدولى بأسره . ومازال النظام العنصرى مستمرا فى قمع الحقوق الأصيلة لشعبى جنوب افريقيا وناميبيا فى

تقرير المصير والاستقلال والتقدم الاجتماعي وذلك في وقت بدأت فيه آخر مراحل عملية تصفية الاستعمار. وكون مجرد لون البشرة - في نهاية القرن العشرين - ما يزال مقياساً أساسياً للتمتع بالحقوق المدنية والاقتصادية والثقافية لهو أمر يثير الاستنكار والمعارضة من قبل القوى الديمقراطية والتقدمية في جميع أنحاء العالم . وكما يظهر من العديد من تقارير اللجنة الخاصة بمناهضة الفصل العنصري وفريق عمل لجنة حقوق الانسان وأجهزة أخرى تابعة للأمم المتحدة فإن الأقلية البيضاء قد حوّلت جنوب افريقيا الى معسكر اعتقال كبير تخضع فيه حياة السكان الأفارقة الأصليين الى التهديد المستمر . ان الكفاح من أجل الاستقلال والحقوق الأساسية للانسان قد شهد استشهاد الكثيرين من مثليي جميع الجماعات الوطنية بينما زج بآخرين في السجون . ان العنصريين في بريتوريا لا يكفون عن قمع واعتقال الطلبة والعمال والمناضلين الدنيين . ان محاكمة المعادين للفصل العنصري يثير قلقاً بالغاً له ما يبرره لاسيما الأعضاء التسعة في " سلفر تاون " وذلك بالنظر الى الخوف الملموس بفرض عقوبة الاعدام عليهم .

وان يرهبهم كفاح التحرر وبلوات الشعب الافريقي ، فان العنصريين يحاولون بعمية الوسائل استمرار استفلالهم غير الانساني للأفارقة السود لتحقيق أرباح هائلة . ولهذا الغرض فانهم ينفذون برنامجاً محملاً يلقى عليه " نظام البانتوستانات " وذلك وفقاً لعقيدة الفصل العنصري . ولكن رغم ذلك فان كل تلك المناورات لا يمكن أن تخدع المجتمع الدولي . ان الأمم المتحدة كانت دائماً في خضم مشاكل الجنوب الافريقي . انها لم تترك نفسها تنخدع فيما يتعلق بنظام البانتوستانات وادانته مرات عديدة . وقد طالبت الجمعية العامة ومجلس الأمن بانهاء تلك السياسة وأعلننا ان تصرفات جنوب افريقيا تعتبر لاغية . ان اعلان ما يسمى " بالبانتوستانات المستقلة " وبشرة السكان الأفارقة وابقائهم في حالة خضوع وتبعية هي من الأمور التي تهدف الى خداع المجتمع الدولي .

ومن بين المحاولات التي تهدف الى تضليل الرأي العام ، ينبغي علينا أن نذكر عمليات الاصلاح المدعاة والتي تعلن بأصوات عالية والتي لا تشكل الا عمليات تجميلية تهدف الى عزل حركة التحرر والتقليل من دور كفاحها المسلح تحت ادارة المؤتمر الوطني الافريقي . ومن أجل المحافظة على مواقعهم ، فان العنصريين في بريتوريا يحاولون استخدام ما يسمى باللوائح الملونة والهندية

كمازل لمواجهة ضفك الأغلبيية الافريقيية . وكل هذه المحاولات قد رفضت بحزم من قبل سكان تلك المجتمعات ، فهي تتعارض مع مصالح شعب جنوب افريقيا وهي ، بكل تأكيد ، مناورة اضافية من قبل العنصريين لفرض بذور الشقاق فيما بين السكان وذلك في محاولة للابقاء على مواقعهم . ومن ناحية أخرى فان تلك الملاحظة قد أعاد تأكيدها السيد بوثا في العديد من تصريحاته والتي قال فيها انه لن تعقد في جنوب افريقيا انتخابات طبقا لمبدأ " صوت واحد للرجل الواحد " . ان تلك التصريحات تظهر مرة أخرى ان بريتوريا وذلك بفضل معونة من يحمونها تبذل قصارى جهودها من أجل الابقاء ، لأول مرة ممكنة ، على الأغلبية الساحقة من سكان جنوب افريقيا وناميبيا في حالة من العبودية ، والمحافظة على قدرتها على التدخل في الشؤون الداخلية لسدول مجاورة مستقلة . وفي هذا الخصوص يكفي أن نذكر بالتصرفات العدوانية الأخيرة لجنوب افريقيا ضد جمهورية أنغولا الشعبية .

من الواضح للجميع أن جنوب أفريقيا تبذل كل جهودها دون هوادة حتى تحيط نفسها بدول تابعة وذلك بقلب حكوماتها الشرعية وإقامة أنظمة عميلة في تلك الدول . ولكن ذلك ليس إلا جزءاً من استراتيجية العنصريين في جنوب أفريقيا التي يؤدي تطبيقها إلى استخدام جميع الوسائل بما فيها تمويل وتدريب وتسليح أعداء الحكومات الشرعية في الدول المجاورة . ومن الأمور المعروفة منذ أمد طويل أن نظام الفصل العنصري يحرص على وجوده في المقام الأول بفضل المساعدة الضخمة التي يحظى بها من قبل بعض البلدان الغربية المعروفة لاسيما الولايات المتحدة والمملكة المتحدة .

إن العديد من وثائق اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، يعكس بوضوح أن استمرار التعاون بين بعض البلدان الغربية ونظام بريتوريا العنصري يمثل العائق الأساسي في وجه القضاء على نظام الفصل العنصري . ومن الواضح للجميع أن تطور اقتصاد جنوب أفريقيا من وجهة النظر التاريخية ، قد ارتبط وما زال تابعاً للاستثمارات الواردة من الخارج . إن الشركات عبر الوطنية قد ساعدت بقدر كبير على نمو صناعة جنوب أفريقيا بجميع فروعها . وبفضل معونتها ، فقد أنشئت قاعدة صناعية متقدمة ضرورية للوفاء بالاحتياجات العسكرية ، واحتياجات الشرطة في جنوب أفريقيا من الأسلحة الحديثة ، والتي زادت من قدرة جنوب أفريقيا في المجال النووي . وبفضل المساعدة التي تقدمها بعض الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي وبالمخالفة لقرارات الأمم المتحدة ، فقد تمكن نظام بريتوريا من إقامة أكبر ترسانة للأسلحة في أفريقيا . واليوم فإن جنوب أفريقيا بوسعها إعداد الأسلحة النووية وهي تقترب من اللحظة التي ستتمكن فيها من الوفاء تماماً باحتياجاتها في مجال الإنتاج العسكري بما في ذلك إنتاج الأسلحة النووية بمفردها . وإن هذا تهديد حقيقي إضافي بالنسبة للأمن في أفريقيا وبالنسبة للسلم والأمن الدولي .

ورغم أن كفاح التحرر الوطني والاستقلال لم يكف عن زيادة حجمه ، فإن الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري لا يريدون التخلي عن مواقعهم دون أن يفرض عليهم ذلك . وهذا هو السبب الذي من أجله ، الآن وأكثر من أي وقت مضى ، تظهر ضرورة تعبئة جميع الموارد بهدف القضاء تماماً دون أي شرط على الاستعمار والعنصرية والتمييز العنصري والفصل العنصري .

ومن أجل تحقيق تلك الغاية ، لا يكفي أن نجذب انتباه المجتمع الدولي الى الشروط غير الانسانية والبغيضة التي يخضع لها شعبا جنوب افريقيا وناميبيا ، بل يجب علينا تبني تدابير فعلية تهدف الى زيادة المساعدة المقدمة الى حركات التحرر الوطني في الجنوب الافريقي في كفاحها المشروع من أجل التحرر والاستقلال لشعبي ناميبيا وجنوب افريقيا .

ان منظمة الأمم المتحدة قد وجهت مرات عديدة نداءات تهدف الى وضع حد لجميع العلاقات مع جنوب افريقيا . وان المطالب الأساسية في هذا الشأن قد نصرت عليها في العديد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة لاسيما في برنامج العمل من أجل الكفاح ضد الفصل العنصري الذي اعتمد في الدورة العادية الحادية والثلاثين للجمعية العامة .

وبكل وضوح فان نظام الفصل العنصري لن يكف طواعية عن سياسته العنصرية ، بل يجب أن يفرض عليه ذلك عن طريق ضغط دولي ، وعن طريق الكفاح المسلح في البلد . ولا يمكن أن تؤجل الى أكثر من ذلك اعتماد تدابير حازمة بما فيها قيام مجلس الأمن بفرض عقوبات على نظام جنوب افريقيا كما نصرت على ذلك الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

وختاما ، أود أن أكرر الموقف الحازم والمستمر لجمهورية بلغاريا الشعبية تأييدا لحقوق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال وضد جميع أشكال التمييز العنصري والفصل العنصري .

مواصلة نظر البند ١٥ من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في هيئات رئيـسية

(أ) انتخاب خمسة أعضاء غير دائمين لمجلس الأمن

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أخبر الجمعية العامة بأن السيد منسودوب كوستاريكا قد طلب الادلاء ببيان في شأن مسألة معلقة تهم جميع الأعضاء . وانني أدعو ممثل كوستاريكا الى الكلام .

السيد بيزا اسكلانت (كوستاريكا) (الكلمة بالاسبانية) : باسم وفد وحكومة كوستاريكا

أود أن أعلن الجمعية العامة بأن بلادى تسحب ترشيحها لعضوية مجلس الأمن . ونتيجة لذلك فهني تعفى من أى التزام ، تلك الوفود التي أعطت بكرم وباستمرار تأييدها لها .

ان كوستاريكا - وأود أن أوضح ذلك مرة أخرى - قد قدمت ترشيحها لأنها كانت وما زالت مقتنعة بأنها تفي بمتطلبات وشروط تمثيل مجموعة أمريكا اللاتينية . وهذا أمر حقيقي لأن كوستاريكا تستطيع أن تقوم بهذا التمثيل في أى موقع يعطى لها طبقا لمبدأ التمثيل الجغرافي ، ولأنها تشعر ، وما زالت تشعر ، بأنها تستطيع أن تواجه متطلبات الاستقرار ، والديمقراطية الحقيقية ، واحترام الحقوق ، والقانون ، وحب السلام وهذا سيجعلها قادرة على الاسهام الايجابي في دعم الأمم المتحدة وبالتالي تحقيق أغراضها .

ان المصلحة الوحيدة التي كانت تحدو بكوستاريكا لترشيح نفسها لعضوية مجلس الأمن ، هي حقيقة أنها ليست ذات مصلحة في الموضوعات المطروحة على المجلس . وانما اهتمامها الوحيد هو أن تخدم كعامل من أجل التوازن وعدم التحيز . وان رغبتها العارمة كانت تتمثل في أن تخدم المجلس والمجتمع الدولي بدلا من خدمتها لنفسها .

وطيلة بضعة أشهر ، ظلت كوستاريكا تنافس كوبا منافسة صريحة وشريفة ودون أن تغلق الأبواب أمام الحوار المهدب . وينبغي أن أقول اننا مازلنا نكن الاحترام العظيم والمودة اللذين وجدتا انعكاسهما لدى المندوب الدائم لكوبا ، السفير روا كورى .

مع ذلك ، عند ما قررت كوبا أن تتسحب من المنافسة ، وأصبحت كوستاريكا المرشح الوحيد لمجموعة أمريكا اللاتينية واجهنا سلسلة من العراقيل التي لم نشهد لها مثيلا في الأمم المتحدة ، وكانت هذه العراقيل نابعة من داخل مجموعة أمريكا اللاتينية ومن خارجها على حد سواء . فقد برز مرشح كل يوم يجتذب أصوات أقلية ، وكانت هذه المحاولات تهدف الى عرقلة ترشيح كوستاريكا . في نفس الوقت ، وفي داخل مجموعة أمريكا اللاتينية لجأت احدى الدول الى الوقوف في طريق اتفاق الرأي ليعطل للمرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة ترشيحنا الوحيد من أن يعتمد .

لقد صمدت كوستاريكا في وجه كل هذه العراقيل ، وكانت وراءها غالبية تساندها ، حتى أنها قاربت من الحصول على ثلثي الأصوات المطلوبة للانتخاب . وأخيرا ونتيجة لهذه الحملة المتعمدة لسد الطريق أمام ترشيح كوستاريكا ، تقدمت بنما بعد أن أيدتنا - سواء قبل انسحاب كوبا أو بعد انسحابها - وقررت أن ترشح نفسها بحجة أن نتيجة انتخابات الرئاسة الأمريكية تعني انه أصبح من الضروري على بنما أن تتواجد في مجلس الأمن ، وأن بنما كانت عضوا كامل العضوية في حركة عدم الانحياز في حين ان كوستاريكا لا تعدو أن تكون مجرد مراقب .

ان وفد بلادى بما يتصف به من وضوح قد فند الحجة الأولى وشرح الثانية لأعضاء الجمعية العامة .

بالنسبة لما أشارت اليه بنما فيما يتعلق بانتخابات الولايات المتحدة فاننا ندحض افتراضها بايماننا بأن مجلس الأمن لا يعتبر محفلا لبنما أو ميدانا لها لكي تتفاوض فيه حول نزاعاتها ، أو تناقش فيه المشاكل الثنائية . ولو كان هناك نزاع بين الولايات المتحدة وبنما يمكن أن ينظر فيه مجلس الأمن ويعالجه ، فمن الأجدى لبنما أن يشترك بلد مثل كوستاريكا نظرا لانها أيدت قضية قناة بنما ، ولأن بنما في هذه الحالة لن تكون في وضع يسمح لها بالتصويت .

وفيما يتعلق بمشكلة حركة عدم الانحياز ، نود أن نشير ببساطة الى أنه لو اجتمع اعضاء حركة عدم الانحياز الأعضاء في مجلس الأمن لاتخاذ موقف موحد باتفاق الرأي وفق مبادئ تلك الحركة ، فان وضعنا كمراقب سيكفينا لكي نشترك في هذه المشاورات . وان سجلنا النظيف كبلد غير منحاز يكفي لتقدير الضمان الكافي لايماننا بتلك المبادئ .

وبالرغم مما اعلنته ، فان نتيجة التصويت الذى أجرى بالأوس توضح أن هناك أغلبية ذات حجم قد أيدت بنما ، وكما قلت من قبل ، فان كوستاريكا قد ظلت في هذا السباق مد فوعة بشعورهـا بالمسؤولية ، وبسبب تأييد العديد من الوفود لها . لكن الموقف قد تغير الآن . ان وفد بلادى الذى يجد نفسه ضحية لأقلية وقفت في طريق انتخابه لا يريد أن يقع ضحية لمناورة تدبر ضد دولة شقيقة ، ولذلك فقد أسرعت بتقديم هذا الطلب الى رئيس الجمعية العامة للسماح لي بالاداء بهذا البيان بعد ظهر اليوم حتى لا نتوانى في انسحابنا وحتى نمكن الجمعية العامة من البت في هذا الموضوع الخاص بالمقعد الشاغر الخاص بمجموعة دول امريكا اللاتينية في مجلس الأمن .

وقبل أن أختتم كلمتي هذه ، أود أن أسجل امتنان بلادى ووفد حكومتها لتلك الوفود التي أيدتنا بالتصويت ، وخاصة تلك الوفود العديدة التي ظلت معنا حتى النهاية المبررة . ونود أن نعرب عن امتناننا لرئيسي مجموعة امريكا اللاتينية السفير ديز من شيلي والسفير لبيفانو من كولومبيا اللذين كانا مسؤولين عن توجيه المجموعة بطريقة موضوعية حيادية طوال هذه الفترة . كما نود أيضا أن نتوجه بالشكر لكم - سيدى الرئيس - وللأمانة التي شاركت في تحمل هذه المسؤولية في الجمعية العامة .

لقد تمسكنا بالمبادئ الأخلاقية طوال هذا التسابق . اننا نشعر بأننا نكون قد استفدنا ، اذا ما تم عن طريق انسحابنا هذا تضييد الجراح التي أصابت مكانة مجموعة امريكا اللاتينية وأثرت على عملها الطبيعي ، وكذلك على النظام الاقليمي بأسره الذى يسهم اسهاما فعالا كحجر زاوية في الأمم المتحدة .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : فيما يتعلق بالبيان الذى استمع اليه الأعضاء -توا ، أود أن أحيطكم علما بأن الجمعية العامة سوف تواصل نظرها للبيند ١٥ (أ) من جدول الأعمال المعنون " انتخاب عضو غير دائم لمجلس الأمن " في الاجتماع الذى سيعقد بعد ظهر غد .

مواصلة نظر البند ٢٨ من جدول الاعمال

سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا :

(أ) تقارير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى (A/35/22 و Add.1-3) ؛

(ب) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى فى الألعاب الرياضية (A/35/36) ؛

(ج) تقارير الأمين العام (A/35/358 و A/35/509) .

السيد د اشتسيرين (منغوليا) (الكلمة بالروسية) : ان عام ١٩٨٠ هو عام انتصار شعب زمبابوى الباسل . وكنتيجة لكفاحه الطويل ، فقد نجح شعب زمبابوى فى التغلب على نظام الأقلية البيضاء ، واقام دولته الديمقراطية الحرة . ان النصر الهائل الذى حققه شعب زمبابوى كان ضربة قوية لقوى الاستعمار والعنصرية ، وقد أصبح يشكل دفعة أكبر لدعم النضال من أجل التحرر فى جنوب افريقيا . وقد أتضح ذلك بوضوح من خلال انتصار المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الضربية على قوى الفصل العنصرى ، وكذلك من خلال النهضة الشاملة لقوى المعارضة داخل جنوب افريقيا نفسها .

ان المظاهرات الكبرى للطلبة فى جنوب افريقيا قد شملت العديد من المدارس والجامعات واشترك فيها عدد متزايد من الطلبة بلغ مائة ألف شخص . وان حركة الاضراب بين العمال السود قد ازدادت أبعادها بحيث شملت عدة قطاعات من الميادين الصناعية . وقد اشتركت الكنيسة ورجال الدين أيضا فى نضال الشعب المقهور الى جانب القطاعات الأخرى من السكان ، وعلى حد قول متحدث باسم المؤتمر الوطنى الافريقى لجنوب افريقيا فان :

” هناك الآن جبهة عريضة متحدة من الافريقيين والآسيويين والملونين وعدد متزايد من البيض الديمقراطيين ” .

ان الكفاح المسلح لشعب جنوب افريقيا ضد نظام بريتوريا العنصرى قد أخذ يزداد اتساعا وقد تجلّى ذلك من خلال الهجمات الأخيرة للمناضلين من أجل الحرية التابعين للمؤتمر الوطنى

الافريقي على منشآت " ساسول " للبتروول . وجد ير بالذكر أنه في يوم ٩ آذار/مارس من هذا العام بدأت الحملة الوطنية الواسعة التي تطالب باطلاق سراح نلسون مانديلا وسائر المسجونين السياسيين . وقد دل ذلك على ازدياد وحدة العمل والفعالية في الحار هذا التنظيم الوطني .

وفي مواجهة المعارضة المتزايدة من جانب الجماهير ورفية في الابقاء على سيطرة الأقلية العنصرية البيضاء ، فان نظام جنوب افريقيا العنصرى يشير جوا من الارهاب والقمع في البلاد . ان النظام العنصرى يصدر قوانين قمع جديدة تمكنه من مواجهة الحركة المتزايدة التي تناهض الاضطهاد العنصرى والقمع العنصرى والاستغلال ومظاهر السيطرة .

ان ازدياد الارهاب والقمع داخل البلاد والاعمال العدوانية القمعية ضد الدول الافريقية ذات السيادة ، تزداد خطورة في الجزء الجنوبي من افريقيا . وفي شهر تموز/يوليه ١٩٨٠ ، قام مجلس الامن ببناء على طلب مجموعة من الدول الافريقية بالنار في الموقف الراهن في الجنوب الافريقي وأصدر القرار ٤٧٣ (١٩٨٠) الذى يندد بقوة بالنظام العنصرى لأعمال القمع الجماعية التي يقوم بها ضد جميع المناهضين له ولقتل المتظاهرين الذين اشتركوا في المظاهرات السلمية ، واعتقال السياسيين . وقد طالب ذلك القرار أيضا نظام جنوب افريقيا باتخاذ التدابير الفورية للقضاء على سياسة وممارسة الفصل العنصرى ، ومنح جميع المواطنين في جنوب افريقيا حقوقا متساوية بما في ذلك الحقوق السياسية المتساوية ، وصوت كامل وحر في تقرير مصير بلادهم .

ان قرار مجلس الامن كان موضع تجاهل نظام جنوب افريقيا العنصرى ، كما تجاهل هذا النظام أيضا مطالب الأمم المتحدة الأخرى . وما من شك في انه دون تأييد القوى الغربية ، لما تمكن نظام الفصل العنصرى من الصمود أمام حركات التحرير الوطنية ، ولما تمكن أيضا من الاستمرار في تحدى المجتمع الدولي .

ورغم حظر الأسلحة الممنوع والمفروض على جنوب افريقيا بمقتضى قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) الا أن نظام جنوب افريقيا العنصرى مازال يحصل على أنواع جديدة من السلاح . وما يزيد الموقف تدهورا ما يقوم به نظام بريتوريا من الحصول على أسلحة نووية . ولست بحاجة هنا الى أن أسوق أمثلة على انتهاك هذا الحظر بواسطة دول قريبة بما في ذلك بعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن . فمثل تلك التفاصيل موجودة بعدد كاف في تقرير لجنة مجلس الأمن المشكلة بمقتضى القرار ٤٢١ (١٩٧٧) والمعنية بمسألة جنوب افريقيا والمختصة بايجاد الطرق والأساليب الكافية لدعم حظر الأسلحة الى جنوب افريقيا ، كما أن هذه التفاصيل موجودة أيضا في التقرير الخاص الصادر عن اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى التابعة للأمم المتحدة بشأن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالفصل العنصرى بواسطة الحكومات والمنظمات غير الحكومية .

وفي هذا الصدد أود ببساطة أن أذكر بأن القرار الذي صدر في الجلسة العامة بالأمس بشأن الأنشطة الاقتصادية الأجنبية وفيها من المصالح التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في ناميبيا وفي غيرها من الاقاليم المستعمرة وفي المتمتع بالحكم الذاتي والجهود التي تستهدف القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي ، يندد بقوة بذلك التحالف بين جمهورية المانيا الاتحادية واسرائيل والولايات المتحدة الامريكية وفرنسا في تعاونهم مع جنوب افريقيا في المجال النووي ويدعو أيضا جميع الحكومات الأخرى بأن تمتنع عن المد المباشر أو غير المباشر للأقلية العنصرية البيضاء في جنوب افريقيا بالمنشآت أو المعدات التي تمكنها من انتاج اليورانيوم والبلوتونيوم أو أية مفاعلات أو مواد أخرى تمكنها من انتاج أسلحة أو معدات من ذلك النوع .

وعلاوة على ذلك ، نود أن نشير الى أن انتهاك قرار حظر الأسلحة ، لا يساعد نظام جنوب افريقيا العنصري في قمع حركة الشعب لتحقيق التحرر والاستقلال في ذلك البلد فحسب وانما يؤدي أيضا الى مساعدة نظام جنوب افريقيا في مخامراته العسكرية خارج حدود ذلك البلد . وبمساعدة ودعم موردي الأسلحة ، فان نظام بريتوريا العنصري يستمر في احتلاله فير الشرعي لناميبيا ويلجأ الى قمع واضعاهاد الأهالي في ذلك البلد ، ويستغل أيضا ثروات ناميبيا الطبيعية ويعرقل تمتع شعب ذلك البلد بحقه في تقرير المصير . وبمساعدة ودعم موردي السلاح ، فان نظام جنوب افريقيا العنصري يقترف أعمالا عدوانية ضد بلاد افريقية مجاورة .

ونتيجة للأعمال العدوانية التي يقترفها نظام جنوب افريقيا العنصري ، وسياسة التحالف التي تنتهجها معه بعض الدول الغربية ، فان جنوب افريقيا مازالت بؤرة للتوتر وتشكل آثارا خطيرة تهدد أمن وسلم البشرية .

ان وفد منغوليا يؤمن بأنه يتعين على مجلس الأمن أن يتخذ خطوات وتدابير أخرى لدعم العقوبات المفروضة على نظام جنوب افريقيا العنصري .

وفي رأينا أنه مما يساعد على ذلك ، اعتماد مجلس الامن للتوصيات المشار اليها في تقرير لجنة مجلس الأمن التي شكلت بمقتضى القرار ٤٢١ (١٩٧٧) ، وعن اتخاذ تدابير أخرى لدعم حظر السلاح الى جنوب افريقيا . ان الحفاظ على مصالح السلم والأمن الدولي ، يتطلب من مجلس

الأمن أن يذهب الى أبعد من ذلك ، وأن يتخذ قرارا طبقا لما ورد في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، وأن يفرض عقوبات ملزمة وفورية على جنوب افريقيا بما في ذلك حظر البترول ومنتجاته . ومثل تلك المطالب ، واردة في عدة وثائق دولية بما في ذلك الوثائق الصادرة عن المؤتمرات والندوات الدولية التي نظمتها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى في عام ١٩٨٠ ، وكذلك في الوثائق الصادرة عن عديد من أجهزة الأمم المتحدة .

وفي هذا الصدد ، يود وفد بلادى أن يعرب عن امتنانه للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى للعمل الممتاز الذى قامت به في مجال تعبئة المجتمع الدولي لمناهضة الفصل العنصرى ، وتنظيم حملة واسعة النطاق بشأن فرض العقوبات على جنوب افريقيا . ويشعر وفد بلادى بأن المؤتمر الدولي المعنى بفرض العقوبات على جنوب افريقيا والمزمع عقده في العام القادم ، ينطوى على أهمية كبيرة حيث أنه يمكن أن يسهم اسهاما قيما نحو تنفيذ الاجراءات والخطوات الدولية الهامة .

ويمكن للجمعية العامة أن تساعد في هذا السبيل اذا ما اتخذت قرارا تدعو بمقتضاه جميع الدول الأعضاء للمشاركة في التحضير لذلك المؤتمر ، وفي انجاح أعماله . ومن الأهمية بمكان ، أن تستمر الاعمال في مجال تعبئة الرأى العام العالمي تأييدا للجهود المناهضة للفصل العنصرى عن طريق لجان التضامن والنقابات العمالية والاتحادات النسائية والشبابية ، والدينية وغيرها من المنظمات غير الحكومية .

وفيما يتعلق بجمهورية منغوليا الشعبية ، فلا توجد لها أية علاقات مع نظام جنوب افريقيا العنصرى . ان حكومة منغوليا وشعبها يؤيدان كل التأييد جهود الأمم المتحدة لوقف سياسة الفصل العنصرى البغيضة ، ويعربان عن تأييدهما وتضامنهما الكامل مع نضال شعب جنوب افريقيا من أجل الحرية والحقوق المتساوية والكرامة الانسانية ضد نير الاستعمار العنصرى .

السيد ريكارديز (الارجننتين) (الكلمة بالاسبانية) : في الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة ، فان المجتمع الدولي مرة أخرى يتدارس مسألة الفصل العنصرى . ولقد أعربت الأرجنتين عن موقفها من قبل أمام هذه الهيئة وأمام محافل دولية أخرى ، وبصفة مستمرة . ومرة أخرى ، فان حكومة الأرجنتين ترفض بكل وضوح وبشكل مطلق نظام الفصل العنصرى وجميع أشكال التفرقة العنصرية ، وليس لدينا أى شك في أن هذا النظام الذى يركز على التفرقة العنصرية وأعمال القمع والظلم والذى ينتهك الضمير العالمي لجميع الدول ، انما يشكل سبب المعاناة المستمرة والنزاعات بين الأمم .

ولذلك فاننا نعتبر أنه من الأهمية بمكان لهذه المنظمة وعلى أساس أهداف انشائها ، فانه ينبغى أن تتخذ التدابير الفعالة التي يمكن تنفيذها . وذلك بغية القضاء على نظام الفصل العنصرى . ان وجود هذا النظام يمكن أن يؤدي الى مزيد من التدهور لهذا الموقف ، وأن يتسع نطاقه خارج البلد الموجود فيه .

ان القضاء على نظام الفصل العنصرى وجميع أشكال التفرقة العنصرية وللأسباب السالفة ذكرها ، لا يشكل اليوم واجبا معنويا فقط وانما يشكل أيضا مطلبا سياسيا ينبغى على المجتمع الدولي أن يوجه اليه كل جهوده .

ولقد أوصت الجمعية العامة في عدد من المناسبات بأنه ينبغى تنفيذ تدابير ملموسة بما في ذلك تلك التدابير التي أشار اليها في القرار ٣٤/٩٣ . وفي تلك القرارات جميعها ، فان غالبية الدول الأعضاء في هذه المنظمة قد ناشدت مجلس الأمن أن يتخذ عملا حاسما وذلك ببذل المزيد من الضغط الدولي على جنوب افريقيا . ورغم ذلك ، فان مجلس الأمن قد منع من اتخاذ أية تدابير فعالة ولموسة تحقق النوايا العادلة للجمعية العامة ، وذلك بسبب رفض بعض الدول الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن . ان هذا يؤكد أنه في اطار الأمم المتحدة والمحافل الدولية

الأخرى ، فان هذه الدول قد وجه اليها النقد ذلك لأنها أصبحت حليفة لهذا الأمر الواقـع ، وتلك هي الأطراف التي تدعم استمرار نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا واحتلال ناميبيا ، ذلك الاحتلال الذى يمثل تحديا لرغبة المجتمع الدولي .

وليس لدينا أى شك على الاطلاق - ونود أن نذكر مرة ثانية بهذا الأمر - في أن فرض حظر اجبارى على بيع الأسلحة لجنوب افريقيا وفقا للقرار ٤١٨ (١٩٧٧) الصادر عن مجلس الأمن قد أدى الى نتائج ايجابية ، ولكن هذا الحظر بينما كان ايجابيا الا أنه لم يكن كافيا لكسر ارادة جنوب افريقيا والضغط عليها للقضاء على نظام الفصل العنصرى . ان التدابير الاضافية الواردة في القرار ٩٣/٣٤ وتلك التي سوف تطلب بشكل مشروع في المستقبل القريب ، ينبغي تنفيذها من قبل الدول الأعضاء في هذه المنظمة ، وذلك بالارادة السياسية وفي أقرب وقت ممكن . وبالطبع فان مساعدة مجلس الأمن من الأمور التي لا يمكن الاستغناء عنها في تحقيق ذلك .

ان استمرار هذا الموقف دون التوصل الى حل دائم ، سوف يشكل اغراء خطيرا للالتجاء الى اجراءات مضادة للقانون الدولي ومبادئه .

ان حكومة الأرجنتين التزاما منها بنص وروح ميثاق الأمم المتحدة والقرارات التي صدرت عن هذه المنظمة فيما يتعلق بنظام الفصل العنصرى وجميع صور التفرقة العنصرية ، سوف تكون على استعداد دائم للتعاون من أجل تطبيق تدابير الزامية يمكن لمجلس الأمن أن يتخذها وذلك بغية القضاء على ما يمكن تحديده - ليس فقط من الوجهة المعنوية - باعتباره سببا خطيرا للتوتر والعنف اللذين يعرضان السلم والأمن الدولي للخطر .

وبهذه الروح من التعاون ، فان حكومة الأرجنتين قد أيدت دائما العمل من أجل القضاء على نظام الفصل العنصرى وجميع أشكال التفرقة العنصرية . وان وفد بلادى يود أن يشير الى أنه في الخطاب الذى أرسل الى السفير أكورود كلارك من نيجيريا رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى هذا العام ، فلقد ذكرنا في هذا الخطاب أن حكومة الأرجنتين تمشيا مع قرار الجمعية العامة ١٠٥/٣٢ (ميم) قد قررت أن تتخذ التدابير التالية : أولا ، رفض منح تأشيرات لممثلي المنظمات الرياضية وأعضاء الفرق الرياضية التي تأتي من جنوب افريقيا والتي تود الدخول الى الأرجنتين بهدف الاشتراك في المناسبات الرياضية - سواء أكانت فرقا من الهواة أو من المحترفين - والتي يمكن أن تتم في أراضينا .

وبالمثل ووفقا للأحكام التي تحكم منح التأشيرات للأنشطة الرياضية فان حكومة الأرجنتين قد قررت أيضا رفض قبول أية وثائق سفر لأي من مواطني جنوب افريقيا الذين يطلبون الدخول الى بلادنا للاشتراك في الأنشطة الثقافية والموسيقية بصفة خاصة ، كما أخطرنا اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى بذلك في خطاب موجه الى السفير كلارك بتاريخ ٦ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٨٠ .

ان هذه القرارات ، هي دليل قانوني على يقظة حكومة وشعب الأرجنتين ، وقد تم اظهار ذلك في منتصف هذا العام عندما لم يمنح تصريح لمجموعة من اللاعبين وأعضاء اتحاد الرجبي في جنوب افريقيا كانوا يرغبون في المشاركة في اللعب مع الفريق الوطني الرجبي في الأرجنتين . وهذه حقيقة وردت في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى والمقدم الى الجمعية العامة في الدورة الخامسة والثلاثين . وقد تم ايضاح ذلك أيضا بقرار عدم تشجيع زيارة أوركسترا الشباب في جنوب افريقيا في أيلول /سبتمبر ١٩٨٠ ، والذي تم تنظيم عرضه في مدينة بيونس ايرس بمعرفة هيئة خاصة .

ونود ان نختتم بياننا بأن نناشد مرة أخرى السلطات في جنوب افريقيا ، أن تتخذ موقفا
ذا معنى تاريخي وسياسي يتفق مع أهداف وأغراض ميثاق الأمم المتحدة ، بما يمكن من تغيير هذا
الوضع الذي أدانه المجتمع الدولي وكذلك المنظمة الدولية ، والذي له تأثير عميق على الضمير
العالمي والعدالة والسلم الدولي .

السيد غويريرو (البرازيل) (الكلمة بالانكليزية) : اننا ان نستأنف هذا العام
مناقشة البند ٢٨ من جدول الأعمال المعنون " سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب
افريقيا " ، فان وفد البرازيل يود أن يسجل اعرابه عن التقدير العميق للعمل الذى أنجزته اللجنة
الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى . فتحت رئاسة السفير الموقر لنيجيريا ، قدمت اللجنة الى الجمعية
العامة معلومات قيمة واقتراحات عبر الأعوام . ان تقرير اللجنة الخاصة لهذا العام والوارد في الوثيقة
(A/35/22) هو اسهام اضافي للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في النضال من أجل ازالة الفصل
العنصرى والتفرقة العنصرية من فوق وجه الأرض .

ان جنوب افريقيا تستمر في اخضاع الشعب هناك للسياسات البغيضة للفصل العنصرى ولقد
رفضت بكل عناد ان تستمع الى النداءات التي لا حصر لها التي وجهتها الأمم المتحدة وجهات
أخرى . ان تكتيكات التسويق التي لجأت اليها بريتوريا فيما يتعلق بخطة الأمم المتحدة لناميبيا ،
تعتبر دليلا آخر على عدم رغبة السلطات في جنوب افريقيا في التعاون مع هذه المنظمة العالمية ،
ولقد اعتدنا ان نواجه بمثل هذه الأساليب والمواقف السلبية . فهل ينبغي لنا أن نفقد الأمل وأن
نظل بمعزل حتى تتخذ السلطات العنصرية قرارا بالسماح بحكم الأغلبية لشعب جنوب افريقيا ؟
اننا لا نستطيع ببساطة قبول هذا الاختيار . وتمشيا مع التزامنا السياسي وضميرنا الوطني ، فاننا
لا نستطيع الا أن نتخذ خطوة الى الأمام وذلك في اطار مساعينا المشتركة ضد الفصل العنصرى وحكم
الأقلية في جنوب افريقيا . وبهذه الروح ، فان وفد البرازيل يود مرة أخرى ان يشارك في هذه
المناقشة وأن يضم صوته للاعراب عن التضامن الدولي مع شعب جنوب افريقيا .

رغم ان الموقف السائد في جنوب افريقيا قد يبدو أنه لا يتغير من سنة الى أخرى ، الا
أن هناك تطورات جديدة حدثت تميل الى القاء ضوء مختلف على المشكلة وبالتالي فان لها أثرا على
مناقشاتنا . وفي هذا العام ، فقد رحبنا باستقلال زمبابوى بعد فترة طويلة من الكفاح المبرر

ضحى خلالها كثير من المواطنين بأرواحهم . ان السيد وزير الشؤون الخارجية للبرازيل بمناسبة زيارته الأخيرة لسالزورى ، سئحت له الفرصة للاطلاع على الجهود التي بذلها شعب زمبابوى وحكومتها لاعادة البناء الوطني والرفاهية الاقتصادية . ان استقلال زمبابوى في ظل حكم الأغلبية السوداء ، هو دفعة جديدة مشجعة لقوى التحرير والحرية في الجنوب الافريقي . ويبدو أنها تعارض المحاولات التي تبذلها بريتوريا لانشاء مجموعات من الدول العميلة في المنطقة الا ان اليقظة ينبغي أن تبقس هي جوهر الموضوع .

ولقد وصلتنا مؤخرا أنباء بأن جنوب افريقيا تنوى الاسراع في برنامجها الخاص باليانتوستانات ان الاعلان المرفوض عما يسمى باستقلال سيسكي ، هو عمل آخر يتحدى به هذا النظام ، المجتمع الدولي الذي رفض أن يمنح أى نوع من الاعتراف لأى من هذه اليانتوستانات القائمة . ان هذه السياسة التي تنتهجها سلطات جنوب افريقيا ، قد فشلت في تضليل أية دولة وبالطبع فانها ستلقى دوما الادانة الجماعية للمجتمع الدولي .

وكما أشرت من قبل في بياني ، فان استقلال زمبابوى لم يضيف فقط عنصرا ايجابيا الى شكل المسرح السياسي في الجنوب الافريقي ، ولكن الموقف في داخل جنوب افريقيا نفسها يظهر علامات يمكن أن توضح التطور في المستقبل . ان العالم أجمع قد تابع تعبئة القطاعات المختلفة للمجتمع في جنوب افريقيا ضد السياسات العمقمية للفصل العنصرى . ان الأحداث التي جرت خلال العام الماضي ، يمكن اعتبارها مؤشرات لمرحلة جديدة في التطور السياسي للبلد . وانه لمن الأمور المشجعة ، أن بعض القطاعات من سكان جنوب افريقيا ترفض ان يرح بها في هذه المناورات التي تستهدف استبعاد الأغلبية السوداء من العملية السياسية .

ومن المتوقع ان ينعقد مجلس الأمن قريبا لمناقشة موضوع جنوب افريقيا ، بناء على طلب من مجموعة من الدول الأفريقية . واننا نعتقد انه رغم أهمية المشكلات التي يتناولها مجلس الأمن في الوقت الحاضر ، فان سياسات الفصل العنصرى التي تنتهجها جنوب افريقيا ينبغي أن تبقس لها الأولوية . ولقد تدارس وفد البرازيل توصيات اللجنة التي شكلت بمقتضى القرار ٤٢١ (١٩٧٧) والتي تطالب بتعزيز الحظر على السلاح الوارد في القرار ٤١٨ (١٩٧٧) وأن يتم ملء جميع الثغرات القائمة فيه . واننا لعللى ثقة من أن هذه التوصيات سوف تلقى اهتماما بالغا من قبل اعضاء مجلس

الأمن . ان البرازيل من جانبها قد تمسكت بدقة بأحكام القرار ٤١٨ (١٩٧٧) كما أفدنا الأمين العام علما بذلك مؤخرا .

ان الاحتلال العسكري غير الشرعي لناميبيا ، قد غزا كذلك أقاليم دول مجاورة مستقلة ذات سيادة مثل أنغولا وزامبيا ، رغم انها أظهرت التزامها بالانتقال السلمي الى الاستقلال ، لاقليم ناميبيا . ان جذور المشكلة في هذا الجزء من العالم ، تنمثل في وجود نظام الفصل العنصرى ونظام الأقلية في جنوب افريقيا .

وطالما أن الفصل العنصرى باق لم يتم القضاء عليه وطالما ان السكان السود في جنوب افريقيا غير قادرين على تحديد مصيرهم ، فلن يكون هناك أى احتمال لوجود سلم دائم واستقرار ورفاهية في الجنوب الأفريقي . ان التزام البرازيل من أجل تحقيق هذه الأهداف ، لن يتغير أبدا .

السيد بلوم (اسرائيل) (الكلمة بالانكليزية) : أود مرة أخرى أن أوكد من فوق هذا المنبر ، المعارضة الدائمة لاسرائيل لمفهوم وسياسات الفصل العنصرى . ان المبادئ الأساسية لليهودية كما وردت في الكتاب المقدس وكما عرضت في كتابات الحكماء اليهود ، ترفض أى شكل من أشكال العنصرية أو التمييز العنصرى . ان الصهيونية ، حركة التحرر الوطني للشعب اليهودى ، وتكريسها في دولة اسرائيل قد استلهمت هذا الميراث الأخلاقي وكانت بكل فخر مثالا مشرقا براقا في الكفاح ضد شيطان العنصرية في كل مظاهره . ان شخصيتنا الوطنية ، قد صهرت في بوتقة الاضطهاد . ولقد قضى شعبنا المئات من السنين في " الجيتوهات " في اوربا وغيرها معرضا للقوانين غير الانسانية والمميزة ، وللسلسلة قاسية من عمليات الطرد . وفي ذاكرة العديد ممن الموجودين في قاعة الجمعية ، أن الشعب اليهودى كان ضحية التعبير الأخير للعنصرية والتمييز العنصرى والابادة الجنونية المنظمة لستة ملايين شخص كانت جريمتهم الوحيدة أنهم ولدوا لآباء وأجداد يهود . ان الاضطهاد والكراهية مستمران ، ومنذ بضعة أسابيع فقط فان حملة من الكراهية ضد شعب بلادى قد أدت الى هجوم بقنبلة قاتلة على دار عبادة يهودية في قلب اوربا .

وانني بالتالي أتحدث عن قناعة معنوية عميقة ومن خبرة مريرة عندما أعلن هنا مرة أخرى أمام هذه الجمعية أن اسرائيل لن تقبل بتاتا التسامح مع الاضطهاد أو أن تقدم له يد المساعدة .

ومن المؤسف للغاية ان نعترف انه رغم الحقائق فان اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، لاتزال توجه لبلادى اتهامات خالفة بكل الأدلة ومفرضة ، ومن ثم فهي تعرض نفسها بالتالى للسخرية . ويبدو لهذه اللجنة ، ان الحقائق لن هي إلا اشارات لا معنى لها ، ويجب منحيتها جانبا عندما تتعارض مع أغراض بعض الدول التي تتخذ هذه المؤشرات لمهاجمة بلادى . واننى أتساءل عما يمكن لأى مراقب يحدوه حسن النية ، أن يعتقد غير ذلك بعد قراءة " التقرير الثانى الخاص " بشأن ما يدعى بأنه التطورات الأخيرة المتعلقة بالعلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا .

واسمحوا لى أن أدلي بوضع كلمات بشأن هذا " التقرير الخاص " السفيه . أولا ، في عبارته الأولى ، فانه يكشف عن عدم حيده وعن الموقف المنحاز لمن أعدّوه ، وقد وصل الى النتيجة النهائية حتى قبل أن يعرض الحالة المشكوك فيها . ولقد أشار بصوت عال الى أن هناك

" تزايداً للتعاون بين اسرائيل وجنوب افريقيا في الميادين السياسية والعسكرية

والنووية والاقتصادية والثقافية " . (A/35/22/Add.2, p. 1)

ان الحقيقة الواضحة هي انه لا يمكن لأى شخص ، أن يعثر فيما يدعى انه تقرير ، عن أية محاولة لاثبات هذه الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة . ولقد حاولت اللجنة الخاصة أن تشرح سبب تقديسها لما يدعى بتقرير للجمعية العامة بترديد القرار الذى اعتمده الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين والذي ترجو فيه من اللجنة :

" . . . أن تبقى المسألة قيد الاستعراض المستمر وأن ترفع التقارير الى الجمعية

العامة ومجلس الأمن حسب الحال " . (المرجع السابق)

حسنا ، اذا كان هذا الأمر غير المعقول الذى تعتبره اللجنة الخاصة تقريرا خاصا قد بدا " ملاما " لأعضائها فانه انعكاس مؤسف عن عمل اللجنة والتزامها وسبب وجودها لما يسمى بمناهضة الفصل العنصرى .

ثانيا ، انه في الفقرات الثلاثين التي يحتوى عليها التقرير ، فانه ليست هناك فقرة واحدة وجدت اللجنة انه من المناسب ذكر أى بيان لأى مسؤول اسرائيلي فيما يتعلق بالمسائل التي تعرض لها التقرير . كما انه ليست هنالك اشارة واحدة ، الى رسائل ومذكرات الممثل الدائم لاسرائيل التي أرسلها ردا على تحريات الأجهزة المعنية التابعة للأمم المتحدة بما فيها اللجنة الخاصة نفسها .

ثالثا ، ان التقرير يحاول أن يجسد تأكيدات الاعتبالية واعداد توليفة من المعلومات غير ذات الصلة وتخمينات مستهلكة مستقاة من مصادر من الدرجة الثالثة . فعلى سبيل المثال هناك الادعاءات المتعلقة بالتعاون الاقتصادي مع جنوب افريقيا . وابقا للاحصاءات التجارية الأخيرة لصندوق النقد الدولي ، فان تجارة اسرائيل مع جنوب افريقيا لا تزيد عن خمسي الواحد في المائة من إجمالي تجارتها ، وهي نسبة استمرت على ما هي عليه خلال السنوات القليلة الماضية . وبالتناقض مع ذلك ، فانه وفقا للسجلات الرسمية لجنوب افريقيا نفسها التي صدرت في حزيران/يونيه ١٩٨٠ ، فان صادرات جنوب افريقيا لافريقيا السوداء في ١٩٧٩ قد ازدادت بنسبة ٣٩ في المائة عما كانت عليه في العام الماضي . وبالإضافة الى ذلك فان جنوب افريقيا لها علاقات تجارية مع ٤٦ عضوا من أعضاء منظمة الوحدة الافريقية البالغ عددهم ٥٢ عضوا . وتظهر التقارير الصحفية أيضا انه رغم تلك الادعاءات التي تقدم هنا في هذه القاعة ، فان الدول العربية البترولية المهيمنة تتجر ببلايين الدولارات بما يساوي بترولها بالذهب والأغذية ومواد البناء من جنوب افريقيا .

دعونا نأخذ مثلا آخر . هناك الادعاءات بشأن التعاون النووي مع جنوب افريقيا . ولقد أصدر الأمين العام للأمم المتحدة تقريره الأخير بشأن " تنفيذ الاعلان الخاص بجعل افريقيا منلقية لا نووية " المؤرخ ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ والذي وزع في الوثيقة A/35/402 ، وفي القسم المعنون " التعاون النووي مع البلدان الأخرى " يستعرض هذا القسم التعاون الرسمي والتعاون غير الرسمي أو غير المؤكد بما فيه تدريب العلماء وأى تبادل للتكنولوجيات المتقدمة ما بين جنوب افريقيا والمديد من البلدان ، وهناك فقرة وحيدة فيه وهي الفقرة ٣٧ : ناقشت ادعاءات التعاون النووي بين جنوب افريقيا واسرائيل ، ويتابع التقرير بقوله ان تلك الادعاءات ليست إلا " تخمينات " وينتهي بهذه العبارة : " . . . والى أن يتسنى ذكر أمثلة محددة للمبادلات أو الصفقات النووية الفعلية كدليل واضح على وجود مثل هذا التعاون ، فان هذه المسألة برمتها ستبقى موضع شك " .

(A/35/402, para. 37)

وانني أود أن أضيف الى ذلك انه ليست هناك أمثلة محددة قد تم ذكرها لأنه لم تحدث مثل هذه الأمثلة .

ان موقف اسرائيل الواضح والمستمر ، قد تمت الإشارة اليه في رسالتي التي قدمتها في

١٤ أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ الى لجنة مجلس الأمن التي أنشئت طبقا للقرار ٤٢١ (١٩٧٧) وقلت في هذه الرسالة ان اسراييل :

" . . استجابة لقرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) لن تقوم بتقديم أسلحة أو معدات مماثلة الى جنوب افريقيا بجميع اللرق بما في ذلك بيع أو نقل الأسلحة أو الذخائر أو المركبات العسكرية أو المعدات ."

ولقد أعدت التركيز على هذه التأكيدات في رسالتي الأخيرة التي تقدمت بها في ٢٣ حزيران / يونيه ١٩٨٠ الى نفس اللجنة .

ان ما يدعى بالتقرير الخاص للجنة وصل الى تسلسل متصاعد يتميز بالسخرية ، وذلك عندما أشار في فقرته الأخيرة وهي الفقرة ٣٠ الى ما يأتي :

" وقام رئيس دولة اسراييل بتكريم مديري التعليم اليهودي في جنوب افريقيا في حفل

خاص أقيم في أورشليم في أيار / مايو ١٩٨٠ " (A/35/22/Add.2, para. 30)

واسمحوا لي بأن أخبر هذه الجمعية بأن الحدث المذكور هو حقيقة قد ورد في التقرير . ولكن بأي منطلق ملتبس تنظر اللجنة الى أن تشجيع التعليم في أي قلاع من قلاعات سكان جنوب افريقيا هو أمر خالئ ؟ ان كل الشعب اليهودي وشعب اسراييل ليس لديه ما يخجل منه ، واننا نفخر بأن نحبي مؤسسة أسهمت في كثير من الأوقات وفي ظل ظروف صعبة في تعليم شعبنا قيم اليهودية الخالدة وهي أحد أكثر التقاليد انسانية في التاريخ ، تقاليد أسهمت اسهاما كبيرا في النهوض بالمفاهيم المقدسة وبالكرامة والمساواة بين البشر وبال حقوق الانسانية غير القابلة للتصرف والعدل الاجتماعي والسلام بين الأمم .

وفي هذا الاطار ، ربما تكون الجمعية مهتمة بأن تحاط علما بأنه منذ يومين فقط في ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ ، فان بناي بريث وهي منظمة يهودية معروفة منحت جائزتها لجانوسز كورحاك لأدب الأطفال للآنسة زيندزي مانديلا وهي تبلغ من العمر ١٦ عاما وهي ابنة السيد نيلسون مانديلا .

انسي لا أنوى تناول مضمون هذا التقرير بتفاصيل أخرى . ان ما حاولت القيام به هو تقديم بعض الحقائق ، ولكنها ليست الاحقائق . ان بعض المشتركين في هذا النقاش لن يقتنعوا بمجرد الحقائق في ادانتهم المستمرة لاسرائيل والتي أصبحت كأحد الطقوس .

اذا كان الأثر الوحيد لهذا الترويج ضد بلادى هو المحاولة ، التي لا ميرر لها ، للاساءة الى سمعة اسرائيل في المجتمع العالمي ، فان ذلك وحده يدعو الى القلق . لكن الحقيقة المؤسفة هي أن الدخول في هذه المناقشات الكلامية التي لا تنتهي ضد بلادى يؤدي الى تشويه وتغيير دور الأمم المتحدة في الكفاح الحقيقي ضد العنصرية . ان استمرار البعض في خلط الامور واثارة الالتباس أمامنا اليوم ، في محاولة لاستغلال كراهية العالم ، التي لها ما يبررها ، للفصل العنصرى ، لكسب التأييد لحملتهم في الكراهية الموجهة ضد بلادى ، هو أمر لا يقلل فقط من خطورة الظلم الذى يرتكب باسم التفوق العنصرى ، ولكنه أيضا يسيئ الى الاجماع الذى نحتاج اليه للتصرف بفعالية من أجل القضاء على التمييز العنصرى ، واسترداد الكرامة الانسانية . ان استمرار محاولة تشويه سمعة اسرائيل لا يؤدي ، بالتالي ، الا الى نسف جهود الدول ذات النوايا الحسنة الرامية الى تطهير العالم من بقايا العنصرية والتمييز العنصرى .

وفي الختام ، وحتى لا يكون هناك سوء فهم لموقف اسرائيل بشأن المبدأ المطروح علينا ، اسمعوا لي أن أؤكد مرة اخرى أن معارضتنا القوية لسياسة الفصل العنصرى لازالت كما هي دون تغيير . لقد أوضحنا موقفنا الى حكومة جنوب افريقيا . اننا نعتقد أن منهجنا يخدم بطريقة أفضل قضية القضاء على التمييز العنصرى أكثر مما يفعل منهج البلدان والمجموعات التي لازالت تسيء استخدام هذه اللجنة وهذه المناقشات للتنفيس عن كراهيتها ولتخدم أغراضها الانحيازية .

اننا كشعب متعدد الأجناس ومن كل الألوان والخلفيات لا يمكن الا أن ننتقد السياسة التي تلحق الالهانة بالآخرين حسب جنسهم أو لونهم . والواقع ، أننا سوف نكون غير مخلصين لتراثنا اليهودى اذا ما تركنا أى شك طفيف في ذهن أى شخص بأننا نكره أى شكل من أشكال العنصرية أو التمييز العنصرى أو الاندال .

السيد تريانسكي (بولندا) (الكلمة بالانكليزية) : ان الجمعية العامة تركز اهتمامها مرة اخرى على السياسات البغيضة للفصل العنصرى . ومن الامور المعروفة للجميع أن الفصل العنصرى

هو المتسبب في تدهور الأوضاع السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية والثقافية للسكان السود في جنوب افريقيا ، متمثلا بطريقة عملية في هذا الظلم الفادح وعدم التناسب في الاجور ، والتعليق-م ، والصحة ، وفي واقع الأمر في كل مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية لصالح الأقلية البيضاء . ان الأمم المتحدة ، في قراراتها العديدة ، لم تشجب فقط الفصل العنصرى كجريمة ضد ضمير وكرامة الانسانية ، ولكنها أيضا طالبت جنوب افريقيا بالتخلي الفوري عن نظام القمع العنصرى هذا . ومع ذلك ، فان جميع قرارات الأمم المتحدة تم تجاهلها من قبل نظام جنوب افريقيا . ان الفصل العنصرى مازال يشكل تحديا خطيرا للمجتمع الدولي .

وكما يظهر من تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، لم يكن هناك أى تحسن في الموقف في جنوب افريقيا خلال العام الماضى . بل على العكس من ذلك ، فقد صعد النظام العنصرى من أعماله القمعية ضد معارضى الفصل العنصرى . ان كثيرا ممن يطالبون بالقضاء على هذا النظام غير الانساني قد اعتقلوا وسجنوا .

ان نظام بريتوريا لزال مستمرا في سياسته الخاصة " بالبانستانات " الرامية الى حرمان السكان السود من وطنهم ، وخلق مخزونات من العملة الرخيصة لصالح الأقلية البيضاء . وهي أيضا تخدم دعم وتعميق الخلافات العرقية والقبلية من أجل أن تحتفظ بسيطرتها على الأغلبية السوداء . ان هذه السمة القمعية لنظام الفصل العنصرى تجد امتدادها الخارجى في سياسة القوة ، والتهديدات وبت عدم الاستقرار ، التي ينتهجها نظام بريتوريا ضد افريقيا السوداء . وفي هذا الصدد ، فان الانفاق العسكرى المتزايد بسرعة لنظام جنوب افريقيا الذى تضاعف أكثر من ثلاث مرات منذ عام ١٩٧٣ حتى عام ١٩٧٨ ، يجب اعتباره مصدر قلق كبير . وفي تجاهل تام للنداءات العديدة والتحذيرات التي وجهها مجلس الأمن ، ارتكب النظام العنصرى ، في العام الماضى ، المزيد من أعمال العدوان ضد الدول الافريقية المجاورة ، وبصفة خاصة ضد جمهورية أنغولا الشعبية وزامبيا . لذا ، فانه لا حاجة بي الى القول بأن مجرد وجود الفصل العنصرى يشكل مصدرا دائما للتوتر وعدم الاستقرار في الجزء الجنوبي من افريقيا . وينبغى أن نلاحظ أن معظم هذه الأعمال العدوانية الموجهة ضد الدول الافريقية المستقلة شنت من اقليم ناميبيا ، الذى لزال نظام بريتوريا يحتله بطريقة غير شرعية ، ويلجأ الى كل المناورات الممكنة لتكريس حكمه الاستعمارى لهذا الاقليم ، الذى يقع تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة .

لقد تم إضافة بعد جديد للأخطار التي تكتنف نظام الفصل العنصرى في التقارير الخاصة بتطور الأسلحة النووية من قبل جنوب افريقيا . وقد أشار وفد بلادى بالفعل في مناسبات عديدة السى أن حصول نظام بريتوريا على أسلحة نووية سوف يشكل أخطر أنواع التهديد المباشر على أمن السدول الافريقية . وسوف يصعد من التهديد الذى يمثله نظام جنوب افريقيا بالنسبة للسلم والأمن الدوليين . وفي مواجهة هذه المعارضة الداخلية القوية والعزلة المتزايدة في الخارج ، يحاول نظام الفصل العنصرى أن يضلل الرأى العام العالمى من خلال ادخال بعض التفسيرات المحلية التي لن تغير ، بأية حال من طبيعة الفصل العنصرى ذاته . ان الحقيقة هي أن شعب جنوب افريقيا مازال يعاني من آثار نظام التمييز العنصرى المؤسسى والعزل العرقى . ورغم التدابير القمعية التي اتخذها نظام بريتوريا ، فان معارضة سياسة الفصل العنصرى قد ازدادت كثيرا في الفترة الأخيرة . ان حركة التحرير الوطنى تكتسب المزيد من التأييد الشعبى في عملياتها الجريئة ضد نظام الأقلية البيضاء .

ان شعب جنوب افريقيا في نضاله الشرعي ضد سياسة الفصل العنصرى ، انما يعتمد بدرجة كبيرة على الدعم المستمر والمتزايد للمجتمع الدولي . ان القضاء التام على سياسة الفصل العنصرى ، انما هو المهمة الملحة التي ينبغي أن تلقى أولوية كبرى في اطار مجهودات الأمم المتحدة . وبالتالي فان وفد بلادى يشارك الرأى التي تم الاعراب عنه من قبل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى في تقريرها ، بأن الأمم المتحدة يجب أن تتخذ تدابير سريعة للاسراع بالتعبئة الدولية ضد سياسة الفصل العنصرى التي تم الاعلان عنها في عام ١٩٧٩ من أجل العزل الكامل لنظام الفصل العنصرى ومن أجل الدعم التام لحركة التحرير الوطني في جنوب افريقيا . ان الوضع في جنوب افريقيا يدعو الى المزيد من العمل الأكثر تحديدا والذي له مغزاه وذلك من خلال منظماتنا ضد هذا النظام اللاانسانى لسياسة التمييز العنصرى ، ولا زالت هناك امكانيات لزيادة ضغط الرأى العام الدولي على نظام بريتوريا . ان المناقشات المستفيضة التي جرت حتى الآن في مختلف المحافل الدولية ، قد توصلت بوضوح الى أن تطبيق العقوبات الاجبارية الواردة بالفصل السابع من الميثاق ضد نظام جنوب افريقيا ، سوف يكون له فاعلية بصفة خاصة . ولقد أظهرت أيضا أن هناك مسؤولية كبرى في هذا الصدد تقع على عاتق البلدان الغربية التي لا تعارض فقط تطبيق العقوبات وانما تسهم من خلال تعاونها السياسى والاقتصادى والعسكرى مع نظام بريتوريا في بقاءه ووجوده .

ان بلادى تعلق أهمية كبرى على جميع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والتي تستهدف القضاء النهائى على سياسة الفصل العنصرى وسياسة التمييز العنصرى . وأود أن أؤكد من جديد تضامن بولندا الكامل وتأييدها التام للنضال العادل للشعب المضطهد في جنوب افريقيا .

واسمحوا لي أن أقتبس في هذا السياق رد الحكومة البولندية والذي تم تقديمه للأمين العام في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ ، والوارد في الوثيقة S/14171 بشأن تنفيذ قرارى مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) و ٤٧٣ (١٩٨٠) وهو كما يلي :

" ان جمهورية لوبندا الشعبية قد قامت دائما بتطبيق التدابير التي تستهدف عزل نظام بريتوريا ؛ ولقد التزمت دائما وبدقة بأحكام قرارى مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) و ٤٧٣ (١٩٨٠) الخاصين بفرض حظر على توريد أسلحة لجنوب افريقيا . ولم تكن لها أية علاقات مع نظام جنوب افريقيا العنصرى . سواها كانت علاقات سياسية أم اقتصادية أم عسكرية ، كما

انها تعاود تأكيد مطلبها باتخاذ خطوات ملائمة وفعالة ضد هذا النظام بما في ذلك فرض العقوبات عليه وحظر جميع أشكال التعاون النووي .
وقبل أن أختتم كلمتي ، فان وفد بلادى يود أن يعرب عن تقديره للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى وذلك لجهودها الضخمة لتعزيز العمل الدولى الأكثر فاعلية ضد سياسة الفصل العنصرى . ان نتائج وتوصيات اللجنة الواردة في تقريرها المعروف علينا ، انما تشكل الخطوط التوجيهية القيمة في هذا الصدد . واننا لعلنا ثقة من أن النضال العادل لشعب جنوب افريقيا ، الذى تدعمه جميع القوى التقدمية في العالم ، سوف يتوج بالنجاح التام .

السيد فوانه توان (فييت نام) (الكلمة بالفرنسية) : ان القضاء على نظام

الفصل العنصرى في جنوب افريقيا وهو النظام العنصرى المؤسسى الوحيد الذى مازال قائما في العالم اليوم ، كان ومازال أحد الاهتمامات الرئيسية للأمم المتحدة منذ نشأتها وحتى الآن ، لأن الأمر يتعلق بمبادئ وأهداف الميثاق ، وأعني بها احترام الحقوق والحريات الأساسية للإنسان ، وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها ، والسلم والأمن في الجنوب الافريقي وفي القارة الافريقية ككل . ونحن نذكر أن مسألة سياسة الفصل العنصرى لنظام بريتوريا ، قد أثيرت للمرة الأولى في الجمعية العامة عام ١٩٤٦ من جانب ماهاتما غاندى ، أب الأمة الهندية . ومنذ عام ١٩٥٢ ، فقد وردت هذه المسألة دائما في جداول أعمال الدورات السنوية للجمعية العامة .

وعلى اثر انتصار كفاح التحرر الوطنى لشعوب المنطقة ، فان قلاع سيطرة الأنظمة الاستعمارية والعنصرية وسياسة الفصل العنصرى قد انكسرت تدريجيا مثل القماش الشمواه . ان حصول أنغولا وموزامبيق على الاستقلال والانتصار الأخير لشعب زمبابوى ومولد جمهورية زمبابوى ، كل ذلك قد أعطى دفعة قوية للكفاح من أجل تحرير ناميبيا وجنوب افريقيا ، وهما المأوى الأخير للاستعمار والعنصرية في الجنوب الافريقي .

وفي هذا العام تبحث الجمعية العامة مرة أخرى سياسة الفصل العنصرى لنظام جنوب افريقيا في اللحظة التي شهد فيها كفاح التحرر لشعب هذا البلد - وذلك تحت توجيه حركة تحرره الوطنية وهو المجلس الوطنى الافريقي - دفعة جديدة لم يشهد لها مثيل في الماضى ، وأيضا في اللحظة التي تكثف فيها السلطات العنصرية لبريتوريا وذلك بالتواطؤ مع القوى الامبريالية والرجعية الدولية

من مناوراتها وقمعها ضد شعب جنوب افريقيا الأسود وضد شعب ناميبيا ، وتصمم على أفراضها التوسعية الموجهة الى البلدان المجاورة ، مما يجعل الوضع في هذه المنطقة مازال متفجرا ، ويهدد بشكل خطير السلم والأمن الدولي .

وبالفعل خلال العام الجارى ، فان دولة نظام الفصل العنصرى تتصارع مع مقاومة عامة ومنظمة من قبل جميع القطاعات المضطهدة من سكان هذا البلد ومن قبل جميع القوى الديمقراطية فيه من سود وملونين وبيض ومع مقاطعة المدارس ووقف العمل والاضرابات وكذلك الاضراب من قبل المستأجرين عن دفع الايجار ، ومع مقاطعة وسائل النقل العام وغير ذلك . ان الحملة الوطنية من أجل الافراج غير المشروط عن نيلسون مانديلا وجميع المسجونين السياسيين الآخرين ، قد عبأت عددا كبيرا من المنظمات السياسية والدينية والثقافية والرياضية والطلابية والشبابية . وفي التنسيق مع الكفاح السياسي للشعب ، فان الأعمال البطولية من جانب جيش التحرير الشعبى ولاسيما الهجوم الهائل الذى شن في حزيران /يونيه الماضى ضد مصنع ساسول ، قد دمرت أسطورة عدم امكان ايقاع الهزيمة بنظام الفصل العنصرى ، مما يعزز الثقة في الانتصار النهائى للقضية العادلة للشعب .

وكما كان الحال دائما ، فان رد السلطات العنصرية والفاشية لبريتوريا ازاء المطالب المشروعة للسكان لا يمكن أن يتمثل الا في تعزيز القمع الجماعى ضد جميع خصوم سياسة الفصل العنصرى ، واغتيال المناضلين المسالمين ، واغتيال المحتجزين السياسيين ، وذلك على سبيل ذكر بعض الأمثلة فقط من بين جميع التدابير الاجرامية التي تقوم بها العصابة الحاكمة .

وخلافا لما يحاول البعض الاقناع به ، بأن احتمالات التفجير قد بدأت تظهر بما فيها احتمال القضاء على قانون اللاأخلاقيات ، فان كل شي * يثبت أن سلطات هذا البلد مصممة على تعزيز النظام العنصرى والاستمرار في سياسة الفصل العنصرى التي أدانتها الأمم المتحدة مرات عديدة بصفتها جريمة ضد البشرية .

وعلى التوازن مع التدابير القمعية غير الانسانية ، فان استمرار تقسيم البلد الى ما يسمى بالبانغولستانات ، هو دليل جديد يقدم لنا عن النوايا الحقيقية لمن يهيمنون على نظام بريتوريا . ومن أجل الحفاظ على النظام العنصرى داخل هذا البلد وحمايته ، فانهم يضاعفون من مناوراتهم وسياساتهم العدوانية تجاه الدول المجاورة . وتحقيقا لهذا الغرض خرجوا بمفهوم تجمع دول جنوب افريقيا ، وهذا التجمع يهدفون من ورائه الى انشاء دول عميلة حول جمهورية جنوب افريقيا ترتبط معها بصلات عسكرية وسياسية واقتصادية خاصة . ان متبني هذا المفهوم يحدوهم الأمل في أن هذه الدول العميلة ستكون بمثابة دول عازلة لحماية جنوب افريقيا من هجمات حركات التحرر الوطني . وطبقا لنفس المفهوم ، فان هذا التجمع ينبغي ألا يشمل البانغولستانات وحدها بل يشمل أيضا دول أخرى مجاورة ذات سيادة . وليس هناك ما يدعو لاثبات ما تمثله هذه السياسة من تهديد خطير ودائم لسيادة هذه البلدان فهي مصدر للاعتداءات المسلحة المتكررة ضد دول خط المواجهة لا سيما انغولا وموزامبيق وزامبيا .

وفيما يتعلق بالاقليم الدولى لناميبيا الذى مازال يحتله بشكل غير مشروع ، فان نظام الفصل العنصرى بدلا من أن يخضع لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بحق تقرير المصير للشعب الناميبى ، يحاول بجميع الوسائل تعزيز قبضته على هذا البلد ، وخلق مؤسسات عميلة فيه والمساس بسلامته الاقليمية . منذ أكثر من ربع قرن مضى ، فان الأمم المتحدة لم تكف عن ادانتها بحزم لسياسة الفصل العنصرى لنظام جنوب افريقيا بل وفرضت عليها أن تضع حدا نهائيا وفوريا لهذه السياسة الوحشية التى لا مثيل لها فى التاريخ الحديث . ان هذا النظام لم يتحد فقط بجميع قرارات الأمم المتحدة ، ولكنه أعلن أن السياسة العنصرية تدخل فى اختصاصه الوطنى ، وأن منظمة الأمم المتحدة ليس من شأنها أن تنظر فى هذه المسألة .

ولا يخفى على أحد ، أن نظام بريتوريا مهما كان صلفه لمن يكون فى مكانه أن يواصل بهذا التصميم والى أمد طويل ، تلك السياسة التى أدانها المجتمع الدولى ، والتى وصفها بأنها جريمة ضد الكرامة والضمير الانسانى ، دون تواطؤ بعض القوى الغربية . ان تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى الذى وزع فى الوثيقة (A/35/22 and Add.1-3) ، يتضمن ادلة لا يمكن دحضها حول استمرار التعاون بين بعض بلدان حلف شمال الاطلسي واسرائيل مع جنوب افريقيا فى المجالات

السياسية والعسكرية والنووية والاقتصادية والثقافية ، في انتهاك صارخ للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن .

وبالنظر الى الموقع الاستراتيجي لجنوب افريقيا بالنسبة لحلف شمال الاطلسي ، والأهمية الاقتصادية لهذا البلد بالنسبة لألفين من الشركات عبر الوطنية ، فان القوى الغربية قد أصدرت ادانات شفوية لنظام الفصل العنصرى ، بينما تدعم بتصرفاتها مصالح المستغلين ، والذين يعرضون الشعب الأسود في جنوب افريقيا للقمع ، وفي الوقت الذى ينشرون فيه ادعاءاتهم على نطاق واسع لما يسمونه الدفاع عن حقوق الانسان ، فان الامبرياليين والرجعيين الدوليين يشجعون ويؤيدون النظام العنصرى لبوتا في تطبيقه بصورة وحشية لسياسة الفصل العنصرى بكل آثارها المؤلمة على جميع السكان غير البيض في هذا البلد ، وكذلك الهجمات المسلحة والأنشطة التخريبية ضد دول خط المواجهة .

ونظرا لهذا التعاون والتواطؤ ، فان مجلس الأمن لم يكن في موقف يمكنه من اعتماد عقوبات اقتصادية اجبارية ضد بريتوريا . ان قرار مجلس الأمن رقم ٤١٨ (١٩٧٧) لم يستطع منع هذا البلد من الحصول على الأسلحة التي يحتاج اليها لتطوير أجهزته العسكرية الهائلة لكي تصبح لها الاكتفاء الذاتي الضخم في انتاج الأسلحة التقليدية ، أو في بدء تنفيذ برنامج طموح للأسلحة النووية ، لأن هذا القرار جاء متأخرا نتيجة لمعارضة البلدان الغربية الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، ولأن هذا القرار لم يحترم من قبل هذه البلدان نفسها ومن قبل بعض حلفائها . ان التفجير النووي الذى قامت به جنوب افريقيا يهدد بشكل خطير على السلم العالمي . وكما أعلن نائب وزير خارجيته هذا البلد دون أية مواربة "عندما تمتلك دولة ما القدرة النووية ، يكون من الغباء ألا تستخدم الأسلحة النووية عند الضرورة" .

من الواضح تماما أن نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، لا يسبب فقط معاناة تجل عن الوصف للملايين من السود في هذا البلد وفي ناميبيا ، ولكنه يمثل أيضا تهديدا مستمرا لاستقلال وسيادة الدول المجاورة ، وعنصرا للتوتر في المنطقة ، وتهديدا للسلم والأمن الدوليين . ان الكفاح من أجل وضع حد لهذا النظام المخزى للفصل العنصرى هو مهمة ملحة وعاجلة للمجتمع الدولي .

ان جمهورية فييت نام الاشتراكية ، المخلصة لسياستها التي لا تتغير من حيث تضامنها مع الشعوب التي تكافح من أجل حصولها على حقوقها الوطنية المقدسة وممارسة حقها في تقرير المصير والاستقلال ، تؤيد دون تحفظ الكفاح البطولي الذي تخوضه الشعوب في جنوب افريقيا وناميبيا تحت قيادة المؤتمر الوطني الافريقي ، والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ضد نظام الفصل العنصري الاستعماري لجنوب افريقيا ، لتحقيق استقلالها وحريتها وكرامتها . اننا نشارك المجتمع الدولي اذ انتته الشديدة لنظام بريتوريا لجرائمه اللاانسانية التي يرتكبها ضد الشعوب في افريقيا الجنوبية . ان الانتصار الحاسم الأخير الذي أحرزه شعب زمبابوي ، وانتصارات شعوب الجنوب الافريقي وناميبيا لا يمكن فصلها على الاطلاق عن الدعم القيم الذي تقدمه دول خط المواجهة . اننا نود أن نشيد بهم الاشادة التي يستحقونها ، ونعتبر أن لهم كل الحق في الحصول على المساعدة اللازمة من قبل المجتمع الدولي لتعزيز قدراتهم الدفاعية في مواجهة الطبيعة العدوانية لنظام الفصل العنصري ، ولتعويض ولو جزئياً بسيط من التضحيات التي قدموها بكل هذا النبل في تأييدهم لحركات التحرر الوطنية في المنطقة .

وفي مواجهة الوضع الراهن في جنوب افريقيا ، فان وفد بلادى يرى أنه من الضرورة الملحة بالنسبة للأمم المتحدة أن تقوم بتوسيع نطاق أعمالها السياسية والاقتصادية والدبلوماسية ضد مؤيدي سياسة الفصل العنصري ، باللجوء الى جميع التدابير الملائمة المنصوص عليها في الميثاق بما فيها تلك التي نص عليها في الفصل السابع . ان الجمعية العامة يجب أن تؤكد من جديد ادانتها لنظام بريتوريا ومؤيديه ، وأن تعيد تأكيد شرعية الكفاح الذي يخوضه شعب جنوب افريقيا بجميع الوسائل المتاحة له بما في ذلك الكفاح المسلح ، لوضع نهاية لنظام الفصل العنصري وتمكين شعب جنوب افريقيا كله من ممارسة حقوقه بحرية في الاستقلال وتقرير المصير الحقيقيين .

ومع تكثيف المعونة المادية والسياسية والدبلوماسية لحركة التحرر الوطني لجنوب افريقيا ، فان العقوبات ضد نظام الفصل العنصري تمثل وسيلة فعالة في متناول المجتمع الدولي لتأييد الكفاح البطولي السائد في جنوب افريقيا وفي ناميبيا . ولهذا السبب ، وكما أوصت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، فعلى مجلس الأمن أن يفرض على الفور عقوبات الزامية شاملة ضد جنوب افريقيا وفقاً لما جاء في الفصل السابع من الميثاق - وذلك من أجل عزل نظام الفصل العنصري تماماً عن

المجتمع الدولي . ان الحظر الالزامي للأسلحة يجب أن يعزز ، ويجب أن توقف جميع أشكال التعاون العسكري والنووي مع نظام الفصل العنصرى . ومن بين العقوبات الاقتصادية الالزامية ، فان حظرا فعالا على النفط والمنتجات النفطية يجب أن يبحث دون ابطاء . ان وفد بلادى على استعداد لتأييد جميع مشروعات القرارات التي تسير في هذا الاتجاه .

وفي الختام ، فان وفد بلادى يود أن يعرب عن تقديره للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى للعمل الذى أنجزته ، وللتقرير الموضوعي الذى قدمته للجمعية العامة .

السيد بو (الصين) (الكلمة بالصينية) : ان الاستقلال المبكر لشعب ناميبيا والتحرير السريع لشعب آزانيا والقضاء الكامل على بقايا الاستعمار والعنصرية وسياسات الفصل العنصرى في الجنوب افريقي ، تلك هي المهام الملحة والمعالجة التي تواجه الشعوب والبلدان الافريقية وكذلك القضايا التي تعتبر محط اهتمام جميع شعوب وبلدان العالم . ولذلك ، فمن الأهمية بمكان أن تسعى الدورة الحالية للجمعية العامة مرة أخرى الى معالجة قضية سياسات الفصل العنصرى التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا .

ان الانتصار التاريخي الذي حققه شعب زيمبابوى يشكل نقطة تحول ذات أهمية كبرى في عملية نضال الشعوب الافريقية لاقتلاع الحكم العنصرى والاستعمارى في الجنوب الافريقي . واستلهاما بروح الانتصار الذي حققه شعب زيمبابوى ، فقد حقق شعب آزانيا تقدما كبيرا في نضاله ضد الحكم العنصرى منذ بداية هذا العام . ولقد صعدت حركات التحرر الوطنية من نضالها المسلح بطريقة ملحوظة ، كما يزداد نطاق الحركات الجماعية بلجوء العمال الى الاضراب ومقاطعة الطلبة لفصول الدراسة في جميع أنحاء البلاد . ولقد استمرت المقاطعة التي بدأها الطلبة في المدارس الابتدائية والثانوية في منتصف شهر نيسان /ابريل الماضي احتجاجا على الفصل العنصرى في التعليم لحوالي ثلاثة أشهر واشترك فيها أكثر من مائة ألف طالب ، وقد حظيت بتعاطف وتأييد مختلف قطاعات الشعب بما في ذلك بعض السكان البيض . وفي نفس الوقت ، حقق النضال السياسي والمسلح لشعب ناميبيا مزيدا من التقدم كما وجه النضال الباسل الذى يخوضه شعب ناميبيا وآزانيا ضربات قاصمة الى القوى العنصرية في جنوب افريقيا .

ورغم أن النظام العنصرى في جنوب افريقيا قد عزل نفسه بطريقة لم يسبق لها مثيل ، الا انه لا يزال يبذل جهودا مستميتة للحفاظ على حكمه العنصرى الاجرامى ويزيد من انفاقه العسكرى ، ويدعم وضعه العسكرى ويصعد من عملية القمع . ولقد بلغت الميزانية العسكرية لجنوب افريقيا في السنة المالية ١٩٨٠-١٩٨١ (٢٠٧٤ مليون راند) بزيادة تبلغ ١١٧ في المائة عن العام الماضي . ولقد فصلت السلطات العنصرية عددا كبيرا من العمال الذين أضربوا ، وألقت القبض على متزعمي الاضرابات والمشاركين فيها ، وأصدرت قانونا يبيح الرمي بالرصاص بمجرد مشاهدة المضربين . هذا من ناحية ،

ومن ناحية أخرى لا يزال نظام بوثا يلعب لعبة الاصلاح ويدعي الاستعداد للقيام باصلاحات اجتماعية واقتصادية وتحسين العلاقات العنصرية واقامة مجتمع متعدد الاجناس ، ومع ذلك فقد أوضح بوثا تماما أنه لن يقبل حكم الأغلبية أو لن يسمح بانتخابات على أساس صوت واحد لكل شخص . وذلك يكشف عن اصلاحاته المزعومة ويبين أنها ليست سوى وسيلة للتحايل تهدف الى الابقاء على حكمه العنصرى . وفي الوقت نفسه ، تصعد سلطات جنوب افريقيا من قمعها للقوى الوطنية المسلحة فـي ناميبيا ، وتستمر في استفزازاتها العسكرية وهجماتتها ضد أنغولا وزامبيا وغيرهما من بلدان خـطـطـة المواجهة الافريقية ، وتثير جميع العراقيل لكي تؤخر بل وتعوق تنفيذ خطة الأمم المتحدة من أجل ناميبيا متحدية بذلك القرارات ذات الصلة للجمعية العامة ومجلس الأمن .

ومن الطبيعي ، ان تلك الاعمال الاستفزازية من جانب نظام جنوب افريقيا العنصرى ، قد أثار المزيد من المقاومة من جانب شعبي ناميبيا وآزانيا اللذين يستخدمان جميع الوسائل الممكنة لخوض النضال من أجل تحقيق النصر النهائي . ولقد كان الموقف الرجعي الذى انتهجته سلطات جنوب افريقيا ، موضع استنكار المجتمع الدولي . كما اعتمد مؤتمر القمة السابع عشر لمنظمة الوحدة الافريقية الذى عقد في فريتاون في تموز/ يولييه الماضى قرارات بشأن تعزيز حظر الأسلحة وتشديد قيود العقوبات المفروضة ضد جنوب افريقيا . وهناك عدد متزايد من الدول ، يؤيد اتخاذ تدابير العقوبات اللازمة ضد جنوب افريقيا . وخلال العام الماضى ، قامت لجنة الأمم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى بعمل مفيد في مجال تعبئة تأييد المجتمع الدولي والرأى العام العالمي لكفاح شعب آزانيا العادل ضد سياسات الفصل العنصرى والحكم العنصرى الذى يمارسه نظام جنوب افريقيا ، كما أنها قدمت أيضا توصيات ايجابية وأفكارا لما يمكن أن تتخذه الأمم المتحدة من تدابير في هذا الصدد .

ان حكومة وشعب الصين قد دأبا دوما على منح تأييدهما التام لشعبي ناميبيا وآزانيا فـي كفاحهما العادل من أجل التحرر الوطني والاستقلال ، كما أدانا بشدة السلطات العنصرية لجنوب افريقيا وسياساتها التي تقوم على أساس الفصل العنصرى والتفرقة العنصرية واحتلالها غير المشروع لناميبيا . ان الحكومة الصينية لا تزال تتمسك بموقفها القائم على العبادىء المتمثلة في عدم اقامة أية

علاقات دبلوماسية أو سياسية أو اقتصادية مع نظام جنوب افريقيا العنصرى . واننا نرى انه الى جانب الاستنكار الشديد مرة أخرى لسياسات الفصل العنصرى التي تنتهجها جنوب افريقيا ، فانه يتعين على هذه الدورة أن تنظر بعين الاعتبار الى المطالب المشروعة ووجهات نظر البلاد الافريقية والتوصيات التي قدمتها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى والتي تقضي بتعزيز حظر السلاح ضد جنوب افريقيا ونظامها العنصرى واتخاذ تدابير فعالة للمعقوبات ضد نظام جنوب افريقيا العنصرى بموجب الفصل السابع من الميثاق .

واننا لعللى ثقة تامة من أن شعبي ناميبيا وآزانيا تحت قيادة حركات تحررها ويتأييد دول المواجهة وغيرهما من الدول الافريقية والدول المحبة للعدالة في مختلف أنحاء العالم ، سوف يدعمون وحدتهما وسيهضيان في كفاهما ضد التدخل والتخريب اللذين تقوم بهما القوى الخارجية ويحققان مطالبهما الوطنية ، وهكذا يسهران في اقتلاع جذور الاستعمار والعنصرية نهائيا من القارة الافريقية .

السيد لوساكا (زامبيا) (الكلمة بالانكليزية) : مرة أخرى تبحث الجمعية العامة مسألة سياسات وممارسات الفصل العنصرى ، هذا النظام الذى يعمل على انلال الانسان لأخيه الانسان ، وهو النظام الذى يشكل نسيج مجتمع جنوب افريقيا . ان جنوب افريقيا لاتزال دون حياء، تحظى بمكانة البلد الوحيد في العالم الذى توجد فيه عصابة من المتعصبين التي استولت على السلطة تقوم بانفاق الكثير من الأموال والموارد والطاقة لتكريس وقرار هذا النظام الشرير الذى تحميه القوانين الصارمة والذى لا يسبقه سوى نظام النازية البغيض في عهد هتلر .

وتحت القيادة الديناميكية لصدقي وزميلي العزيز السفير كلارك من نيجيريا ، فان اللجنة الخاصة لمناخضة الفصل العنصرى لم تتوان في حملتها ضد الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . وبمزيد من الفعالية ، فان اللجنة الخاصة قد بذلت جهودا مضنية وحاسمة من أجل التعبئة الدولية ضد الفصل العنصرى وكشفت بجلاء الكثير من المخاللات والمناورات التي يلجأ اليها نظام بريتوريا بدلا من أن تستر على هذا النظام البغيض .

وانني أنتهز هذه الفرصة لكي أهنئ رئيس وأعضاء اللجنة الخاصة لمناخضة الفصل العنصرى للعمل الهام الذى يقومون به . وفي الواقع ، فانني أحيي السفير كلارك لقيادته المتفانية والحكيمة للجنة الخاصة ، والتي تشهد بالتأكيد على التزام هذا البلد العظيم نيجيريا بالتحريم الكامل لافريقيا ، الذى تم تأكيده منذ عدة أسابيع فقط أمام الجمعية العامة في الخطاب المؤثر الذى أدلى به فخامة الرئيس شاجارى .

ان تقرير اللجنة الخاصة لمناخضة الفصل العنصرى الى هذه الدورة للجمعية العامة الذى قدم بطريقة قديرة منذ عدة أيام من جانب السفير كلارك ، يقدم لنا معلومات مفيدة للغاية بشأن العديد من المبادرات التي تتصورها اللجنة الخاصة لمناخضة الفصل العنصرى .

واليوم ، وأكثر من أى وقت مضى ، فان هناك حاجة ماسة لتكثيف وتدويل الصراع ضد الفصل العنصرى . وكما هو في حالة النازية ، فان جميع الرجال ذوى الضمير والحكومات التي تحترم المبادئ في أنحاء العالم ، ينبغي أن يهتموا سويا مرة أخرى للقضاء على الفصل العنصرى وتأمين الحقوق الثابتة غير القابلة للتصرف لشعب جنوب افريقيا . ومن الأمور المرفوضة تماما ، ان الغالبية السوداء في جنوب افريقيا يجب أن تستمر في أن تزح تحت الظروف القاسية لنظام الفصل العنصرى في بلادها ، وبالطبع فان انعزال المجتمع الدولي أمر لا يمكن تفسيره أو الدفاع عنه .

ان نظام الأقلية العنصرية البيضاء في جنوب افريقيا لم يتعلم من درس انهيار نظام سميت في روديسيا الجنوبية ومن حصول زمبابوى على استقلالها في نيسان / ابريل الماضي . وعلى العكس من ذلك ، فان الأثر الفوري لانتصار شعب زمبابوى كان بالنسبة لنظام بريتوريا دافعا لتصفيد أعمال القمع ضد الأغلبية السوداء في جنوب افريقيا . ان قوانين الفصل العنصرى الصارمة ، أكثر من أى وقت مضى ، تنفذ في جنوب افريقيا بحذافيرها مما تنجم عنه حالة من الارهاب والعنف . ان نظام

جنوب افريقيا ، يبذل أيضا قصارى جهده لئلا يفرقة بين الشعب المضطهد وتضليل واريك المجتمع الدولي من خلال هذه التغييرات التي يعلن عنها والتي لا تمشي جوهر وروح مذهب الفصل العنصرى . ان نظام الفصل العنصرى مازال كما هو ولا يزال يمس جميع مظاهر الحياة في جنوب افريقيا . ان تطبيق ما يسمى بسياسة البانتوستانات لا يزال قائما على قدم وساق . ان علاقة السيد بالعبد بين البيض والسود مازالت سائدة ، ومازال السود يمتدحون مواالين من الدرجة الثانية في بلادهم . ان السود مازالوا يعانون من الاستغلال والحرمان لصالح البيض ، كما يحرمون من حقوقهم السياسية الثابتة . ان مصير بلد يتكون من ٢٦ مليون فرد ، تتحكم فيه أقلية بيضاء تقدر بأقل من ٤ ملايين . ولا يمكن أن يكون هناك شيء أكثر من هذا بغضا وظلما .

ان الشعب المضطهد في جنوب افريقيا مصمم بالطبع على تأكيد نفسه واستعادة حقوقه الثابتة وكرامته الانسانية . ان القمع والاضطهاد اللذين مازال يتعرض لهما بكل قوة لا يمكن أن يردعا هذا الشعب ، بل لقد زاده تصميم على تحرير نفسه من وطأة نظام الفصل العنصرى . ان استغلال زيمبابوى ، بينما كان له أثر سلبي على موقف نظام الأقلية البيضاء في جنوب افريقيا ، فقد أعطى الشعب المضطهد هناك دفعة وتشجيعا كان في حاجة اليهما من أجل التقدم نحو الحرية . ومن ثم ، يوجد اليوم عدم استقرار وتوتر شامل في جنوب افريقيا . ان الطلبة والعمال قد شاركوا في الحركة الجماهيرية للقضاء على الفصل العنصرى في جنوب افريقيا .

ان نظام جنوب افريقيا له سجل حافل بالتعنن والغرور . ان الجمعية العامة ومجلس الأمن ، من بين محافل أخرى ، قد اعتمدا العديد من القرارات بشأن جنوب افريقيا وقد واجهت هذه القرارات تجاهلا من جانب نظام بريتوريا وعاملها بازدراء .

ان جنوب افريقيا خارجة على القانون بالفعل ، سواء فيما يتعلق بالموقف في هذه الأرض المتعسة أو في ناميبيا التي يحكم عليها نظام بريتوريا سيالته ويقوم فيها بأعمال العدوان المتكررة كما يقوم بالاخلال باستقرار دول افريقية مستقلة ، وبصفة خاصة في أنغولا وبلدي زامبيا . ومنذ عدة أسابيع فقد ، فان حكومتى أجهضت مؤامرة دنيئة حاكتها جنوب افريقيا بالتعاون مع بعض العناصر المرتزقة وبعض العناصر المنشقة في زامبيا . ان نظام جنوب افريقيا ، يمثل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدولي .

ان نظام بريتوريا قد أظهر بما لا يدع مجالاً للشك ، انه لا يبالي بالتداعيات من أجل التغيير . ان الشعب المضطهد والمجتمع الدولي ، ينبغي لهما أن يبذلا المزيد من الضغط لإحداث هذا التغيير في جنوب افريقيا . ان المجتمع الدولي يمكنه بل ويجب عليه أن يفعل الكثير لاستكمال نضال الشعب المضطهد في جنوب افريقيا من أجل القضاء على الفصل العنصري واقامة مجتمع عادل يرتكز على المساواة وتكافؤ الفرص التي يكفلها القانون لجميع مواطني جنوب افريقيا .

ان علاقات جنوب افريقيا القوية مع عدد من الدول الغربية الكبرى بغض النظر عن معارضتها هي عامل أساسي لتكريس نظام الفصل العنصري . ان هذه العلاقات ذات أثر مدعم بدلا من أن تقصم ظهر الفصل العنصري . وهي في حد ذاتها تمثل عائقا أمام الجهود التي تبذل من أجل القضاء على الفصل العنصري لصالح كل الشعب في جنوب افريقيا ولصالح السلم والأمن الدولي .

ان اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري قد قدمت عددا من التوصيات المحددة والملموسة فيما يتعلق بالأعمال التي تتخذ لمعاقبة ونبذ جنوب افريقيا ، تلك الأعمال التي ينبغي اتخاذها فوراً من جانب الأمم المتحدة وخاصة مجلس الأمن والمجتمع الدولي بصفة عامة . ان وفد بلادى يؤيد تماما توصيات اللجنة الخاصة واننا لعلنا قناعة بأنه اذا ما تم تنفيذها ، فسوف تشمل اسهاما فعالا وذا مغزى نحو تحقيق هدف القضاء على الفصل العنصري . ان هدف القضاء على الفصل العنصري ، يعتبر أحد الأهداف التي تحظى بدعم كل دولة ممثلة في هذه الجمعية . ولقد آن الأوان للقيام بأعمال ملموسة بدلا من ترديد الشعارات فقط ، ضد جنوب افريقيا .

ان وفد بلادى يشعر بالقلق بصفة خاصة ازاء هذا التعاون المستمر من جانب بعض البلدان مع جنوب افريقيا في المجالات العسكرية والنووية . واننا نشعر بالانزعاج لأن بعض البلدان انما تتحدث فقط عن حظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن ضد جنوب افريقيا في قراره ٤١٨ (١٩٧٧) . ان لجنة مجلس الأمن المعنية بحظر الأسلحة ضد جنوب افريقيا ، قد قدمت تقريرا الى المجلس ، وهذا التقرير يتضمن توصيات بشأن دعم حظر الأسلحة وسد الفجوات والثغرات الموجودة فيه والتي استفلتها دون تردد بعض الأطراف . وفي الواقع فان هذا الحظر المفروض على الأسلحة ، ينبغي له أن يكون أكثر شمولا . وان وفد بلادى يحدوه كل الأمل ويتوقع أن يقوم مجلس الأمن خلال أيام من الآن بدراسة تقرير اللجنة بشأن حظر الأسلحة وأن يعمل بطريقة ايجابية بناء على هذه التوصيات ، ولا ينبغي لنا أن نضيع المزيد من الوقت .

ان جنوب افريقيا بلد يحكمه بعض المتعصبين الذين يمكن أن يذهبوا الى أى حد لكي يحموا ويوطدوا الفصل العنصرى الذى يمثل عقيدة دينية بالنسبة لهم . ورغم ذلك ، ولأن نظام الفصل العنصرى هو أمر بغيض وغير مقبول ، فان النضال من أجل القضاء عليه آخذ في الازدياد . ان الشعب المضطهد لا يمكن له أن يقبل العيش في ظل هذه الظروف القاسية للفصل العنصرى ، وسوف يناضل حتى يتم له تحقيق النصر .

على عكس هذه الخلفية ، فان مسألة التعاون النووى مع جنوب افريقيا انما تمثل أمرا ننظر اليه في زامبيا بقلق عميق . اننا نرى أنه لا ينبغي لأى بلد أن يتعاون مع جنوب افريقيا في المجال النووى تحت أية ذريعة . لقد رفضنا بكل وضوح التعاون مع جنوب افريقيا في المجال النووى لما يسمى بالأغراض السلمية .

ان نوايا جنوب افريقيا انما أن تصبح قوة نووية ، معروفة تماما . وكما تمت الإشارة الى ذلك في تقرير الأمين العام ، الذى أعدته مجموعة من الخبراء حول خطة جنوب افريقيا وقد رتبها في المجال النووى والوارد في الوثيقة A/35/402 ، فان اكتشاف موقع لا جراء التجارب النووية في صحراء كالا هارى في ١٩٧٧ ، انما يوحي بقوة بأن ترتيبات اجراء تجربة تفجير نرى كانت تتم في جنوب افريقيا في ١٩٧٧ . هذا التقرير ذاته ينص على أنه في آب/أغسطس ١٩٧٧ ، حصلت جنوب افريقيا على المواد الكافية لصنع قنبلة انشطارية ، وفي منتصف ١٩٧٩ استطاعت أن تنتج قدرا كافيا من اليورانيوم الذى يستخدم في صناعة السلاح لصنع عدد قليل من الأسلحة النووية .

وحتى الذين ينادون بالتعاون النووى فيما يسمى بالأغراض السلمية ، لا ينكرون أن جنوب افريقيا تتوفر لديها القدرة الفنية لصنع أسلحة نووية والوسائل الضرورية لاطاعتها . وبالنظر الى الطبيعة الاجرامية لنظام جنوب افريقيا ، فهل من المعقول ، في ضوء كل ذلك أن نعتمد على ظن أو أمل في أن جنوب افريقيا سوف تكف عن امتلاك الأسلحة النووية ؟ . في الحقيقة ، نحن فسي زامبيا نعتقد بأن جنوب افريقيا تمتلك بالفعل أسلحة نووية . ان من يتعاونون مع جنوب افريقيا فسي المجال النووى ، لا يمكنهم الهروب من مسؤولياتهم فيما يتعلق بالآثار المحتملة لامتلاك جنوب افريقيا لأسلحة نووية .

ان وفد بلادى قد أحيط علما بتقرير اللجنة الخاصة المكلفة بصياغة اتفاقية دولية ضد الفصل العنصرى في الألعاب الرياضية . لقد أوصت اللجنة بسرمان ولايتها بهدف مواصلة عملها لعرض مشروع الاتفاقية للنظر فيه من قبل الجمعية العامة في الدورة القادمة .

فيما يتعلق بالعمل الهام الذى قامت به اللجنة المختصة ، أود التعبير عن تأييد وفد بلادى لرسالة رئيس المجلس الأعلى للرياضة في افريقيا المؤرخة في ٤ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ ، والتي أوضح فيها حقيقة أن معنى الاتفاقية في الكفاح ضد الفصل العنصرى لن تكون له أية فائدة الا اذا اعتمد ما يسمى بمبدأ الطرف الثالث باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الاتفاقية .

ان زامبيا قد أدانت بقوة استمرار الروابط الرياضية بين بعض البلدان الغربية وبين جنوب افريقيا . وحتى يتم الانتهاء من الاتفاقية ، فاننا نحث جميع الدول أن تعمل وفقاً لنص وروح الاعلان الخاص بمنع الفصل العنصرى في الألعاب الرياضية الذى اعتمده الجمعية العامة في ١٩٧٧ . ان المجرمين يجب أن يستمروا حتى يتم كشفهم وادانتهم .

اننا في زامبيا نعترف تماماً ما هو معنى كوننا نجاور بلداً تسيطر عليه أغلبية عنصرية . اننا نتفهم جيداً المواقف الجغرافية الهشة لليسوتو وسوازيلند وبوتسوانا وزمبابوى وموزامبيق ، وندرك تماماً العبء المفروض على عاتق شعوبها . وفي رأينا ، فان تعزيز استقلال هذه البلدان هو - بكل تأكيد - جزءاً من الكفاح من أجل تصفية الفصل العنصرى . وبالتالي ، فاننا نطالب المجتمع الدولي أن يكثف من برامجه للمعونة الاقتصادية لهذه البلدان حتى تواجه تدفق اللاجئين من جنوب افريقيا الى أراضيها .

لا يمكنني أن أختم بياني دون الاشارة بالمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا والمؤتمر الافريقي لآزانيا لتزعمها كفاح شعب جنوب افريقيا المضطهد ضد الفصل العنصرى ، ومن أجل تحقيق العدالة في بلده . ان حركات تحرير جنوب افريقيا انما تتمتع باعجاب زامبيا وتأييدها التام . ان بلادى سوف تستمر حليفاً لها في ذلك الكفاح العادل .

مرة أخرى ، أود أن أوجه نداءً الى المجتمع الدولي كله ، أن يزيد من تأييده لحركات تحرير جنوب افريقيا وذلك من أجل زيادة كفاحها الفعال ، ان قضيتها عادلة ، وان انتصارها سيكون انتصاراً لجميع البلدان المحبة للعدالة .

وفي هذا الصدد ، فان وفد بلادى يود أن يشيد بمختلف المجموعات المناهضة للفصل العنصرى في أوروبا الغربية للعمل الهام الذى قامت به . اننا نلاحظ أيضا بامتنان الموجات التقدمية من جانب نواب بعض البلدان الأوروبية ضد نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . ان الكفاح من أجل تحرير جنوب افريقيا قد دخل مرحلة جديدة ومشجعة . ان ادراكا سياسيا يتزايد على مستوى الشعب المضطهد . انه يسير على طريق الحرية ، وسيظل يناضل دون كلل في مواجهة هذا النظام الوحشي لبريتوريا .

السيد أحمد عباس (البحرين) : ان فشل الأنظمة العنصرية السابقة ، كالفاشستية والنازية ، يوحي الينا أن الحضارة البشرية لا زالت ترفض مبدأ سيطرة جنس واحد على الأجناس الأخرى باعتبار أنها جريمة شنيعة ضد الانسان والمواثيق الدولية ، الا أن حكومة جنوب افريقيا لم تتعطل بالمتغيرات التي شهدتها التاريخ ، بل على العكس من ذلك استمرت في تطبيق سياسة الفصل العنصرى .

لكنها ستعلم حتما أن الرياح تسير بما لا تشتهي السفن ، فانتصار شعب زيمبابوى بعد سبع سنوات من الكفاح الطويل ، أثبت أن زمن السياسات العنصرية البغيضة قد ولى دون رجعة ، وان قوى العدالة ستنتصر حتما على قوى القمع والعسف المنظم ، وأن الحرية حق يكتسبها الانسان منذ مولده . ان شعب جنوب افريقيا قد أثبت بشكل واضح أنه لم يصبح هناك مزيد من الوقت أمام التفرقة والاستغلال ، بل شق طريقه نحو الكفاح العادل والمشروع من أجل تحرير نفسه ، وتحقيق مطالبه العادلة ، التي عبر عنها بالانتفاضة الشعبية الأخيرة ، بمقاطعة الطلبة للدراسة واضرابات العمال وصور المظاهرات التي هزت كيان النظام ، بعد تعبير الغالبية العظمى من الشعب بصوت واحد متحدية الرصاص وكلاب الشرطة .

ان حركات التحرر الوطني (كالمؤتمر الوطني الافريقي) اختارت طريق الكفاح المسلح بعد مذبحه شارب فيل وسويتو - السبيل الوحيد لتكفل الحقوق الوطنية المشروعة لغالبية شعوب افريقيا السوداء بعد مساعي المفاوضات الفاشلة .

ان وفد بلادى يؤيد الكفاح العادل والمشروع لشعب جنوب افريقيا ويطالب المجتمع الدولى بزيادة المعونة والمساعدة لحركات التحرر الوطنى لجنوب افريقيا ،
التي تدعو الى تحقيق هذه الغايفة حتى يكفل حقوقه الوطنية المشروعة * .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كامندا وا كامندا (زائير) .

بعد الانتفاضات الشعبية بدأ نظام بریتوریا يفقد أعضابه بمحاولة ايها المجتمع الدولي بأنه يتبع اصلاحات وتعديلات أساسية للتغلب على الأزمة ، لكن القناع انكشف عن هذه الاصلاحات السطحية التي لاتمس جوهرها الواقع .

فما زالت تخضع الأغلبية العظمى من شعب افريقيا الجنوبية للعبودية والاضطهاد ، فالكل سمح بضحايا النظام - بين بيكو وسولومون ومالانجو - الذين قتلوا من جراء الأعمال التعسفية ضد دم ، كذلك السجناء السياسيين كنلسن منديلا ، وآسي مذبحه شارب فيل في آذار/مارس ١٩٦٠ ، كذلك جرائم النظام في سويتو وكوغوليتو ولانفا التي ذهب ضحيتها كثير من الرجال والنساء والأطفال ، كما قام النظام العنصرى بأساليب لاانسانية ، كخنق الأبرياء بالغاز وسجنهم وتعذيبهم وقتل صفار الطلبة المعارضين لمستويات التعليم .

ونتيجة لهذه السياسة اللاانسانية - انتشرت المجاعة والأمراض بين الرجال والأطفال فسي أغنى بقعة في افريقيا ، ومن أكبر الدول المصدرة للمواد الغذائية والثروات الطبيعية في العالم - حسب مصادر منظمة الوحدة الافريقية ، مما أدى الى التدهور السريع في أحوال المعيشة بالنسبة للسود - كما يظهر من ازدياد نسبة الوفيات بين الأطفال - وارتفاع نسبة البطالة التي بلغت ٢٥ مليون عاطل حسب آخر المعلومات الصحفية ، كما سبب النقل الاجبارى للجماهير الافريقية من أماكن مولدهم رغما عن ارادتهم ، واستغلالهم في التجنيد مع من يسمون بالمطونين والهنود .

على أن الأمر لم يستمر الى هذا الحد ، بل تعداه الى سن القوانين المجحفة ، كتخفيض القوانين العمالية المتعلقة بنقابات العمال السود ، حتى يكفل النظام مزيدا من الرقابة عليها . وقد عمل نظام بریتوریا على وضع خطة لتجميع السكان الذين يشكلون ٨٠ في المائة من سكان جنوب افريقيا في عشرة بانتوستانات ، تقوم على خمسة عشر في المائة من مساحة الاقليم كله ، وفي مناطق فقيرة جدا في مواردها الطبيعية ، بينما يحظى ٢٠ في المائة الباقي وهم من البيض بباقي المساحة التي تحتوى على معظم ثروات الاقليم ومراكزه الصناعية ، وفي هذا الاطار على سبيل المثال محاولة خلق مجلس تمثيلي للمطونين والهنود في برلمان بریتوریا .

وعلى ضوء هذه السياسة منحت الحكومة الاستقلال المزيف لاقليم فندا عن طريق تطبيق نظام البانتوستانات الجهنمي ضد شعب آزانيا الذي استنكر نظام البانتوستانات . لهذا اعتبرت حكومة جنوب افريقيا أن مكان الرجل الأسود هو الحقل والمطبخ فقط - وانهم اجتماعيا وسياسيا يقمون خارج حلقة الحقوق والامتيازات للرجل الأبيض - ومن الناحية القانونية فهم يعيشون في مجال غامض بين القانون وبين الارادة التعسفية للأسيا . ان وفد بلادى يستنكر رفض نظام بريتوريا العنصرى اقتراح التسوية الوارد في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ - الخاص بتنظيم عملية السلام والاستقلال لناميبيا ، ويشارك الآخرين فى الدعوة لعقد مؤتمر دولي لفرض عقوبات الزامية بموجب الفصل السابع من الميثاق ضد ذلك النظام ، لاجباره على الامتثال لقرارات الأمم المتحدة وللارادة الدولية التي طالما تجاهلها . لازال نظام بريتوريا يختار اللجوء الى الحرب وسياسة العدوان المسلح ضد الدول الافريقية المجاورة له ، كزامبيا وأنغولا ، مهددا بذلك السلم والأمن الدوليين واستقرار القارة الافريقية وسيادة الدول المستقلة . ومن أخطر التطورات اكتساب جنوب افريقيا للقدرة النووية التي تستخدمها لصناعة الأسلحة النووية بالتعاون مع بعض الدول الغربية ، التي تشجعها على المضي قدما في سياستها العنصرية ، بفضل القروض والمنح ورخص التصنيع التي حصلت عليها من هذه الدول خلال السنوات الماضية . ونتيجة لهذا التشجيع استطاعت جنوب افريقيا تفجير قبلتها الذرية في ٢٢ أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ ، وحسب آخر الاحصائيات الدولية للمعامد الاستراتيجية العالمية ، رفعت جنوب افريقيا ميزانية تسليحها من ١٧٥ مليون دولار عام ١٩٧٨ الى ٢١٤ مليون دولار عام ١٩٧٩ ثم الى ٢٥٠ مليون دولار عام ١٩٧٩ ، أى حوالي ثلاثة بلايين راند (عملة جنوب افريقيا) . لقد أثبت تقرير اللجنة المناهضة للفصل العنصرى لهذا العام (A/35/22/Add.1-3) أن أكثر من ٢٥ شركة من جنوب افريقيا مسجلة كأعضاء في غرفة تجارة جنوب افريقيا واسرائيل للعلاقات الاقتصادية ، وقد بلغ مجموع التعامل التجارى بين البلدين حوالي ٨٢ مليون راند . ان وفد بلادى يدين بقوة التحالف غير المقدس ، بين اسرائيل وحكومة جنوب افريقيا والتعاون المستمر والامتياز بين النظامين العنصريين في مختلف المجالات المبين في التقرير الخاص الثانى

للجنة مناهضة الفصل العنصرى (A/35/22/Add.2) وأخص بالذكر المجال النووى والتسلح الذى نعتبره عملا عدائيا ضد شعب جنوب افريقيا المقهور وشعوب القارة الافريقية جمعاء ، ويطالب بتطبيق قرار الجمعية العامة (٣١٥١ / ج / ٢٨ لعام ١٩٧٣ ، و ٩٣ / ٣٤ لعام ١٩٧٩) - الخاص بأوجه التعاون المختلفة بين جنوب افريقيا واسرائيل ، بما فى ذلك اتخاذ خطوات فعالة لوقف التعاون الذى يمثل انتهاكا واضحا لقرارات الأمم المتحدة .

لاشك أن أكثر المواضيع حساسية بالنسبة لسياسة الفصل العنصرى لجنوب افريقيا - مسألة التعاون الاقتصادى والسياسى والنووى والرياضى مع هذا النظام ، ففي سنة ١٩٧٨ بلغ مجموع الصادرات والواردات لجنوب افريقيا حوالي ١٣ ٥٤٤ مليون راند - كما بلغ مجموع الاستثمارات الاجنبية ٢٢ ٨٨٦ مليون راند عام ١٩٧٨ - حسب تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى للعام الحالى ، مما يعكس أن بعض الدول الأعضاء بالأمم المتحدة لاتلتزم بقرار الجمعية العامة (١٧ / ١٧٦) و ٩٣ / ٣٤ - الخاص بضرورة تطبيق المقاطعة الشاملة .

اننا نعتقد أن من شأن ايقاف جميع الاستثمارات الأجنبية الجديدة في جنوب افريقيا - ، والقروض العالية لها والتي بلغت (١٠٠ مليون راند) حتى عام ١٩٧٩ ، ما يشكل خطوة هامة فى العمل الدولى للقضاء على الفصل العنصرى نظرا لأن هذه الاستثمارات والقروض تذكى وتشجع سياسة الفصل العنصرى في ذلك البلد حسب ما جاء في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى للعام الحالى وقرار الجمعية العامة ١٨٣ / ٣٣ سين لعام ١٩٧٨ ، وتقارير الأمين العام ٣٥٨ / ٣٥ / أ و ٥٠٩ / ٣٥ .

ان وفد بلادى ، كبقية الوفود ، يحمل الدول الغربية التي لازالت تتعامل وتعاون بشكل وثيق مع نظام جنوب افريقيا في المجال النووى والاقتصادى والسياسى المسؤولية الكاملة لهذا الموقف ، الخطير ، والمواقف المترتبة عليه ، ونطالبها بالالتزام بتطبيق قرار الجمعية العامة الخاص بحظر التعامل التجارى والاقتصادى والنووى مع جنوب افريقيا ، وقرار مجلس الأمن ٤١٨ لعام ١٩٧٧ ، الخاص بحظر السلاح على جنوب افريقيا ، وقرار الجمعية العامة ١٨٣ / ٣٣ لعام ١٩٧٩ بشأن فرض حظر نفطى ضد جنوب افريقيا .

اننا سنؤيد تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى فى
الألعاب الرياضية الوارد فى الوثيقة أ / ٣٥ / ٣٦ - ونطالب مرة أخرى الدول التى لازالت تقيم علاقات
دبلوماسية مع جنوب افريقيا الاستجابة لقرار الجمعية العامة ١٧ / ١٧٦١ .

السيد الفاردي (النرويچ) (الكلمة بالانكليزية) : ان كبار المتحدثين الرسميين باسم

غالبية السكان في جنوب افريقيا الذين لا يتمتعون بحق الانتخاب قد جعلوا من الواضح للغاية أن هذه الغالبية التي يتحدثون باسمها لن تشعر بالرضا ما لم تحصل على حقوقها الديمقراطية كاملة . ان المطالب المشروعة لهذه الغالبية لن تخبو سواء في جنوب افريقيا أو في هذه المنظمة الى أن تنته سلطات جنوب افريقيا الى نداء هذه الغالبية .

ان استقلال زمبابوي يتيح فرصا جديدة من أجل التغيير السلمي في البلدان الباقية التي تحكم من جانب أقليات في الجنوب الافريقي . ومن الأهمية بمكان أن ننتهز هذه الفرص ما دام الوقت متاحا .

وتعتقد حكومة النرويچ أنه من الامور ذات الأولوية أن تقوم سلطات جنوب افريقيا باتخاذ خطوات عاجلة لاعادة فتح قنوات الاتصال مع قادة الأغلبية في جنوب افريقيا . ولن يكون هناك حل سلمي للتناقضات القائمة الآن في مجتمع جنوب افريقيا يمكن تصوّره بغير اجراء حوار بين جميع المجموعات . ومرة اخرى ، فاني أود أن أناشد سلطات جنوب افريقيا أن تفرج عن نلسون مانديلا والمسجونين السياسيين الآخرين . ان استمرار احتجازهم وسجنهم انما يظهر عدم الادراك لشرعية الاهتمامات الانسانية والمبادئ الأساسية في أية عملية سياسية مشتركة . ان الافراج عن المسجونين السياسيين ينهني أن يتبع باتفاق وطني بين جميع الأجناس . وتلك فكرة قديمة لا تزال تعطي فرصة لبداية جديدة في جنوب افريقيا . ونحن ندرك أن عكس السياسات القائمة في جنوب افريقيا سيكون أمرا صعبا ومع ذلك ، فاننا نعتقد أن عملية تغيير سياسي منظمة يمكن أن تكون أقل ايلا من استمرار الوضع كما هو معتمدا على القمع والميزم مما ينجم عنه تزايد أعمال العنف والمعاناة .

اننا نرفض سياسة المعازل ، وانشاء ما يطلق عليه " مواطن مستقلة " . ان تلك الكيانات ليست مطلوبة سواء على أسس سياسية أو اقتصادية أو أخلاقية .

ونحن نأسف لأن التفسيرات الفعالة الموعودة لم تحدث فيما يتعلق بالحقوق الأساسية للملايين من العمال الأفارقة الذين لا يتمتعون بحقوق نقابية فعلية . ونحن ندين احتجاج منظمي النقابات العمالية . كما اننا نرفض محاولات اسكات زعماء الكنيسة في جنوب افريقيا . وندين الهجمات المسلحة

من قبل جنوب افريقيا ضد جاراتها . ونحن نجد من غير المقبول أن تواصل جنوب افريقيا رفض بـدء تنفيذ برنامج الأمم المتحدة بشأن ناميبيا . ويجب على جنوب افريقيا أن توافق الآن على التنفيذ المبكر لهذا البرنامج .

ومما يبعث على انزعاجنا العميق تنامي قدرة جنوب افريقيا في المجال النووي دون ضمانات كافية . ان العمل الدولي المنسق مطلوب لوقف هذا التطور . وترحب النرويچ بحظر الأسلحة الذي أقره مجلس الأمن في ١٩٧٧ . رغم اننا بالاشتراك مع معظم الدول الأعضاء قد طبقنا بدقة حظرا اختياريا منذ ١٩٦٣ . وسوف ترحب النرويچ بدعم الحظر القائم على الأسلحة المتمشي مع قرار مجلس الأمن ٤٧٣ (١٩٨٠) .

ان النرويچ تعتقد أن عملا دوليا جماعيا آخر ضد جنوب افريقيا يمكن أن يكون ضروريا فسي المستقبل ما لم يتغير الموقف الحالي . ومع ذلك ، فاننا نعلم أن هذا الأسلوب من العمل يتطلب دقة . ان ميثاقنا لم يكتب بهدف جعل مثل هذه التدابير من الميسور الموافقة عليها . ان الظروف السياسية داخل وخارج جنوب افريقيا يجب أن تكون موضع الاعتبار في أي وقت . ومع ذلك ، ينبغي أن نشير الى أن المجتمع الدولي لن ينتظر الى ما لا نهاية أن تحزم جنوب افريقيا أمرها لاتخاذ الخطوة الاولى للقضاء على نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، أو متى توافق على عملية الانتخاب الحر العادل في ناميبيا باشراف الأمم المتحدة ورقابتها .

وعلى المستوى الاقليمي ، فان النرويچ بالاشتراك مع دول الشمال الأخرى تسعى الى الاسهام في الغاء نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . ولا يزال التعاون المشترك بين دول الشمال فسي تلك الامور سواء على المستوى الاقليمي أو على مستوى الأمم المتحدة مستمرا .

وسوف تواصل النرويچ من جانبها اسهامها في الضغط الدولي المتزايد على جنوب افريقيا تمشيا مع سياستنا لفك الاشتباك في جنوب افريقيا . وحتى الآن ، فان هذه السياسة تتضمن بعض التدابير مثل : منع اصدار تراخيص بالعملة النرويجية من أجل الحيلولة دون الاستثمارات النرويجية في جنوب افريقيا ؛ سحب الضمانات المؤيدة من الحكومة على الصادرات النرويجية الى جنوب افريقيا ؛ عدم تشجيع الصادرات النرويجية الى جنوب افريقيا ؛ اتخاذ الخطوات للتأكد من أن البترول المنتج في الجرف القارى النرويجي لا يصدر الى جنوب افريقيا ؛ قرار من الحكومة النرويجية بعدم التعاون

مع جنوب افريقيا في المجال النووي ؛ ترتيبات خاصة لتأشيرات الدخول لمواطني جنوب افريقيا --- ا ؛
عدم تشجيع الاتصالات الرياضية مع جنوب افريقيا ؛ المساعدة الانسانية للاجئين بما في ذلك المساعدة
الانسانية المباشرة لحركة التحرير الوطنية لجنوب افريقيا ؛ المساعدة الاقتصادية لدول خط المواجهة .
ان سياستنا من أجل فك الاشتباك سوف تنفذ طالما وجد نظام الفصل العنصري في جنوب
افريقيا . وتود بلادى من جانبها أن تعود جنوب افريقيا مرة اخرى الى مجتمع الأمم . ولكننا نود أن
نرى في نفس الوقت جنوب افريقيا في النهاية في سلام مع نفسها ومع سكانها ومع جاراتها ، ومع العالم
بأسره .

السيد الجابري (قطر) : أنتهز هذه الفرصة لأتقدم باسم وفد دولة قطر وباسمي شخصيا بالشكر والتقدير الى سعادة السفير اكبرود كلارك ، رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ولأعضاء اللجنة على التقرير الهام الذى قدموه الى هذه الدورة وعلى ملحقاته القيمة . كما نشكر جهود السكرتير العام للأمم المتحدة وأعضاء اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في الألعاب الرياضية وعلى المعلومات التي تضمنتها تقاريرهم الجامعة .

في هذا العام ، احتفل المجتمع الدولي بمرور ٢٠ عاما على صدور الاعلان التاريخي بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وفي الوقت الذي غمرت فيه السعادة شعوب العالم باستقلال شعب زمبابوى وانتصاره المظفر بعد سنوات طويلة من الكفاح والتضحية ، فانه من دواعي الأسف والحزن أن شعبي جنوب افريقيا وناميبيا مازالا يبرزحان تحت أبعس احتلال عرفه التاريخ ، ويعانيان من الحكم الدموي للأقلية العنصرية ومن سياسة الفصل العنصرى .

ان المجتمع الدولي يواجه في هذا الوقت بالذات مرحلة حاسمة بالنسبة لنظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . وقد أكد تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى رقم أ/٣٥/٢٢ أن جنوب افريقيا تقف الآن في مفترق الطرق . فاما أن تتجه الى انهاء القمع والاضطهاد واما أن تتجه نحو تصعيد وتوسيع رقعة النزاع . وعلى المجتمع الدولي أن يلجأ الى كل أسلوب ممكن لمنع نظام جنوب افريقيا العنصرى من السير في طريق التصعيد .

وقد بين تقرير اللجنة أن جنوب افريقيا تشهد مرحلة من الحشد العسكرى والاستعدادات العدوانية مما يدل على أن هذا النظام العنصرى مصّر على مواصلة سياساته العدوانية التي اذا ما استمرت فلا بد أن تهدد المنطقة والعالم بكارثة خطيرة ، بالنظر الى محاولات هذا النظام لتطوير وامتلاك الأسلحة النووية .

ان وفد بلاوى يعبر عن القلق الشديد لأن هذه الاستعدادات العسكرية العدوانية في جنوب افريقيا تتم وسط الحظر على تزويد جنوب افريقيا بالأسلحة رغم قرارى مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) ، و ٤٧٣ (١٩٨٠) ، وعلى ذلك فاننا نؤيد بالكامل توصيات اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى وتدعو الجمعية العامة الى العمل بها ، وعلى وجه الخصوص الخطوات التالية منها :

- (١) حث مجلس الأمن على فرض العقوبات بصورة شاملة وكاملة على جنوب افريقيا بموجب الفقرة السابعة من الميثاق ، واتخاذ التدابير الفعالة لمراقبة تطبيق هذه العقوبات .
- (٢) التأكيد على أن أى تعاون مع نظام جنوب افريقيا العنصرى هو عمل عدوانى ضد شعب جنوب افريقيا المضطهد ومخالفة صارخة لقرارات الأمم المتحدة .
- (٣) دعوة جميع الحكومات لاستخدام نفوذها لاتخاذ الدول الغربية والدول المعنوية الأخرى للمساعدة في فرض هذه العقوبات .

لقد ندد المجتمع الدولي مرارا بسياسات وممارسات نظام جنوب افريقيا ، ومع ذلك واصل هذا النظام اقتراف جرائمه مما يحتم على المجتمع الدولي اتباع أسلوب المقاطعة الكاملة والعقوبات الشاملة . كما أن هذا يتطلب زيادة دعم المجتمع الدولي لكفاح التحرير الوطني لشعب جنوب افريقيا وتوفير جميع وسائل الكفاح لحركة التحرير بما فيها الكفاح المسلح المشروع .

ان تعاون بعض البلدان الغربية والشركات متعددة القوميات مع نظام بريتوريا عن طريق التجارة والاستثمارات والتكنولوجيا في المجال النووى ومبيعات البترول وانتهاك الحظر على الأسلحة المفروض على بيعها من جانب الأمم المتحدة ، انما يدعم أجهزة هذا النظام العسكرية والسياسية والاقتصادية . ويمكنه من الاستمرار ليس فقط بمواصلة سياساته العنصرية وممارساته الوحشية ضد شعب الأكرية في جنوب افريقيا بل أيضا بمواصلته شن اعتداءاته السافرة ضد الدول الافريقية المستقلة، ويشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين .

ان وفدى بيثني على اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى على الندوات والمؤتمرات العالمية التي عقدتها ويشدد على أهمية الاستمرار في توجيه وتوعية الرأى العام العالمى للمساهمة في مناهضة الفصل العنصرى ، وللضغط على الحكومات والشركات التي مازالت تصر على التعامل والتعاون مع النظام العنصرى . كما أن وفدى يرحب بعقد المؤتمر المشترك بين منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة الخاص بفرض العقوبات ضد جنوب افريقيا . كما ونشيد بجهود اللجنة الفرعية المعنية بالعنصرية والتمييز العنصرى والفصل العنصرى وانها الاستعمار التابعة للمنظمات غير الحكومية على تعاونها مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى وعلى أنشطتها الهامة ، وأخص بالذكر المؤتمر الدولي للمنظمات غير الحكومية المعنى بالعمل على فرض جزاءات على جنوب افريقيا ، والذي عقد في جنيف في تموز/يوليه من هذا العام .

ان النظام العنصرى في جنوب افريقيا يتبع كل الأساليب والمناورات محاولة منه لتعزيز نظام الفصل العنصرى وللابقاء على السيطرة السياسية والاقتصادية والاستغلال البشع لقدرات وموارد شعب جنوب افريقيا لصالح الأقلية العنصرية والشركات متعددة القوميات . لذلك يجب التأكيد من جديد على عدم شرعية نظام جنوب افريقيا وعلى حق شعب جنوب افريقيا في تحرير نفسه ، وفي تقرير مصيره والتحكم بخيرات بلاده . كما يجب الاعتراف بالمجلس الوطني الافريقي (A.N.C) ودوره كأداة وحيدة وشرعية لاسقاط نظام الفصل العنصرى والتعبير عن المطالب العادلة لشعب جنوب افريقيا .

ان وفد بلادى يؤكد على تأييد حكومة قطر لجميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ومؤتمرات عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي ومنظمة الوحدة الافريقية بشأن سياسة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ووجوب اذانتها ومقاومتها .

كما أننا نعبر عن التأييد القوي لحركة التحرير الوطنية ونثني على مضاعفة كفايتها وجهودها الناجحة في تعبئة وتوفير القيادة السياسية لشعب جنوب افريقيا في كل أنحاء البلاد . كما نعرب عن اشادتنا بالانتفاضة الشاملة لطلبة جنوب افريقيا والتي تطالب بنظام عادل للتعليم وانهاء العمل بنظام تعليم الهانتو وغيره من نظم التعليم العنصرية التي ينتهجها النظام العنصرى في جنوب افريقيا .

ان وفدى يدين بقوة الاغتيال الوحشي لبعض الطلبة المحتجزين ، ويندد بشدة باعتقال نلسون مانديلا ، وباصدار حكم الاعدام بحق المناضل جيمس مانج ، والمعاملة القاسية لغيرهم من المعتقلين السياسيين الذين يناضلون ضد نظام الفصل العنصرى .

كما أن وفدى يعرب عن قلقه ازاء التعاون المتزايد بين النظام العنصرى الصهيونى والنظام العنصرى في جنوب افريقيا في مجال التكنولوجيا النووية ، وغير ذلك من الميادين ، كما يبين ذلك الملحق الثانى لتقرير اللجنة الخاصة بمناهضة الفصل العنصرى . ان هذا التعاون الخطير بين نظامين عنصريين خارجيين عن الارادة الدولية ، وخاصة في المجال النووى ، يعد تهديدا خطيرا ليس فقط في افريقيا ومنطقة الشرق الأوسط بل للعالم كله .

ان التاريخ في القارة الافريقية العملاقة لا يسير الى الوراء . لقد سجلت الشعوب الافريقية خلال العقود الماضيين أروع صفحات البطولة في الكفاح من أجل الحرية والاستقلال . ونالت حريتها واستقلالها بالكفاح المرير والتضحيات السخية . ولم يكن انتصار شعب زمبابوى الأخير في هذا المطاف ، لأن انتصار شعبي ناميبيا وجنوب افريقيا على نظام الفصل العنصرى وفي الحرية والاستقلال أصبح حتمية تاريخية .

السيد كلستيل (النمسا) (الكلمة بالانكليزية): في خلال العام الذي نقتـوم باستعراضه نجد أن الموقف الناجم عن سياسة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا وفي الجنوب الافريقي كله استمر على خطورته كما كان . ان التوترات في داخل وخارج هذا البلد قد استمرت في المتزايد ، والمخاطر التي ينطوى عليها استمرار هذا الموقف قد وصلت الى مرحلة مقلقة . ان حقوق الانسان والحريات الأساسية ما زالت تنكر على الجزء الأكبر من سكان جنوب افريقيا . ان الترحيل بالقوة والابعاد والرقابة المتزايدة على السكان من قبل الشرطة هي أمور تزيد من احباط المزيد من طبقات مجتمع جنوب افريقيا وتزيد من عدد من ينتمون الى المجموعات العرقية المختلفة المقتنمين بظلم وعدم امكان تحمل نظام الفصل العنصرى ، والذين يعربون عن قلقهم . ان المناقشة الجارية في جنوب افريقيا ذاتها قد أدت الى بعض التصحيحات والتحسينات ، على أن المفهوم الأساسي لنظام الفصل العنصرى غير الانساني الذي يعتمد عليه التفوق الزائف للأقلية ما زال لم يتغير .

ان النمسا تعتبر أن نظام الفصل العنصرى يمثل انتهاكا خطيرا للمبادئ الأساسية لحقوق الانسان ، وانتهاكا لجميع أفكار الحرية الشخصية والحق في الاحترام والكرامة ، كما أنه لا يوفى الأساس لمجتمع يمكن أن يكتب له البقاء ، بل انه يعرض للخطر جهود المجتمع الدولي لاهدات تغيير سلمى في ناميبيا ، بل ويقلقل باستمرار الوضع السياسى في الجنوب الافريقي . ان النمسا قد رأت دائما أن الحل الوحيد يكمن في انتقال سلمى الى مجتمع حر ديمقراطى متعدد الأعراق في جنوب افريقيا . ولهذا الغرض فان حوارا ذا مغزى وبناء ينبغى أن يتم البدء فيه فورا مع الزعماء السود . وعلى هذا الأساس فان النمسا تؤيد الحملة الجارية من أجل تحرير نيلسون مانديلا ، وقد انضمت الى هذه الحملة من خلال تدخل مباشر ثنائى مع حكومة جنوب افريقيا .

وبالرغم من أن المجتمع الدولي يتحدث بصوت واحد بشأن جميع المسائل الأساسية في هذا النقاش فان جميع جهود الاقناع واستخدام الحجج المنطقية ثبت أنها غير ناجحة في اهدات تغيير سلمى في جنوب افريقيا . ان جنوب افريقيا ما زالت تعتمد على الافتراض الواهى بأنه لن يتم اتخاذ أى اجراء . ان جنوب افريقيا ، رغم ذلك ، عليها أن تقبل أن استقرار المنطقة برمتها ومستقبل الأجيال القادمة التي ستولد على هذه القارة سوف تكون في النهاية اعتبارات أكثر أهمية . وبالنظر الى الموقف المتمنت المستمر لحكومة جنوب افريقيا فليس هناك أدنى شك في أن المجتمع الدولي سوف

يبحث اعتماد تدابير لاحقة تتفق مع الميثاق ، وذلك بهدف احداث التغييرات التي طال انتظارها في سياسة جنوب افريقيا .

ان المجتمع الدولي قد أشير قلقه بسبب الشواهد المتزايدة لاحتمال تطوير الطاقات النووية لجنوب افريقيا ، وهذا سوف يضيف بعدا خطيرا للغاية لسياسة الفصل العنصرى ، وسوف تكون له انعكاسات خطيرة على الأمن الاقليمي والدولي ، وقد أيدت بلادى دائما الجهود المبذولة في اطار الأمم المتحدة ، لتحقيق انضمام جنوب افريقيا الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، ومن أجل اقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا .

وفي الختام اسمحوا لي ، بايجاز ، أن أشيد باللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى برئاسة السفير كلارك وذلك نظرا لجهودها المفضية في الكفاح ضد الفصل العنصرى ، والأسلوب المشرف الذى تناولت به اللجنة عبء العمل الثقيل . وبالنظر الى الدور الفعال للجنة الخاصة أمكن تكثيف الدعم الدولي للكفاح ضد الفصل العنصرى ، كما تم تكثيف التعاطف والتضامن الفعال مع مناهضي نظام الفصل العنصرى . وهذا هو أيضا دليل على أن الأمم المتحدة مازالت تلعب دورا رئيسيا في جهودنا المشتركة من أجل احداث تغيير سلمي وسريع ، وذلك عن طريق زيادة الضغط الضرورى على نظام جنوب افريقيا ، وتأييد القوى الرئيسية في احداث مثل هذا التفسير .

السيد بوجاني (ألبانيا) (الكلمة بالانكليزية) : مرة أخرى ، تتدارس الجمعية

العامة مسألة الفصل العنصرى . وخلال السنوات العديدة التي انقضت منذ أن بدأ المجتمع الدولي في ادانة السياسة اللاانسانية للفصل العنصرى ، ومنذ اصدار القرارات العديدة والمقررات التي صدرت عن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى التي تدين هذه السياسة نجد أن النظام العنصرى في جنوب افريقيا مازال يصر على الاستمرار في قمع وتعذيب السكان الملونين في جنوب افريقيا ، وفي تحدى الرأى العام العالمي .

ان الوفد الألباني مثله في ذلك مثل وفود البلدان الأخرى المحبة للسلام لا يفوته أن يسجل أن الموقف في جنوب افريقيا أخذ في التدهور . ان مذابح شارب فيل وسويتو لا يمكن مسحها من أذهان شعب آزانيا ، بل انها لم تصبح بعد قصصا يجرى تعليمها في كتب التاريخ ، ذلك لأنها مازال ظاهرة عامة في الوقت الحاضر . وقد تم التدليل على ذلك من خلال الحقائق العديدة التي

قدمها هنا ممثلو مختلف البلدان ، والتي تضمنها تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى . ان أعمال القتل والسجن والقمع الجديدة و اراقة الدماء خلال مظاهرات العمال والطلبة قد أضيفت هذا العام الى قائمة الجرائم التي يرتكبها هذا النظام .

ان وفد جمهورية البانيا الاشتراكية الشعبية ، كما كان الحال في العاضى ، يدين بشدة النظام العنصرى في جنوب افريقيا ، وذلك بسبب سياسته البغيضة للفصل العنصرى والعنصرية ، وبسبب قمعه الهيرى واستغلاله للسكان السود والعلونين في آزانيا وناميبيا . كذلك فاننا ندين القوى الامبريالية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية بسبب التأييد السياسى والاقتصادى والعسكرى الذى تسديسه للنظام العنصرى في جنوب افريقيا . ودون هذا التأييد ماكان من الممكن لنظام الفصل العنصرى أن يستمر . ان الدول الامبريالية قد فعلت وما زالت تفعل كل ما في استطاعتها لتعزيز القدرة العسكرية لجنوب افريقيا بما في ذلك قدرتها النووية ، ومن أجل استخدام ذلك النظام الرجعى كشرطي للدفاع عن الامبريالية والاستعمار الجديد ، وللابقاء على نظام الفصل العنصرى ، وللقيام بأعمال العدو وان ضد دول افريقية أخرى . ان الاحتكارات متعددة الجنسيات لتلك القوى التي تتعاون مع نظام الفصل العنصرى وتنهب موارد جنوب افريقيا ، تخدم نفس السياسات ونفس الأهداف .

ان النضال المسلح لشعبي آزانيا وناميبيا ضد الفصل العنصرى والعنصرية من أجل تحررها الوطنى والاجتماعى ، آخذ في النمو بصفة مستمرة . ان هذين الشعبين لا يستطيعان أن يظلا ساكنين أمام هذا الموقف . والدليل على ذلك هو المصادمات الدموية بين السكان السود والشرطة في المظاهرات واضرابات العمال والطلبة ضد العنصرية والفصل العنصرى ، وضد القمع والاستغلال . وقد بدا واضحا لهذين الشعبين أنهما لن يستطيعا الحصول على حقوقهما الانسانية وحريتهما واستقلالهما الوطنى إلا من خلال النضال المسلح لأنهما بهذه الطريقة يمكنهما القضاء على العنصرية والفصل العنصرى . ومثلنا في ذلك مثل كثير من الوفود الأخرى ، فاننا نعتقد أيضا انه لا يمكن التوصل الى حل لهذه المشكلة من خلال المفاوضات ، سواء بالنسبة لشعب ناميبيا أو لشعب آزانيا . انه النضال الطويل والحازم لشعب زمبابوى الذى خلق ظروف الانتصار على قوات العنصرية والامبريالية والاستعمار الجديد .

ان القوى الامبريالية تحاول أن تخلق انطبعا بأن هناك بعض العناصر الايجابية في موقف جنوب افريقيا ، وانه يمكن التوصل الى حل وسط . واننا نشارك نفس وجهة النظر التي أعرب عنها عدد من المتحدثين وهي ان نظام الفصل العنصرى لا يمكن اصلاحه وانما ينبغي القضاء عليه من خلال نضال مسلح وحازم . انه من خلال النضال الحازم الذى تخوضه الشعوب والقوى التقدمية ودول العالم ، سوف يمكن القضاء على الامبريالية والاستعمار الجديد وعمما السبب الرئيسى وعماد العنصرية والفصل العنصرى وأية حركة رجعية أخرى .

ونتيجة لهذه السياسة التوسعية الرامية الى الهيمنة ونتيجة لأعمال القوى الامبريالية ، فقد نشأ موقف متفجر وخطير للغاية في افريقيا وفي أجزاء أخرى من العالم في الوقت الحاضر . ورغم الانتصارات التي تم تحقيقها من خلال الجهود والتضحيات العظيمة ، فان السلم والأمن الدولى في خطر .

ان تكثيف التنافس العنيف بين الدولتين العظميين وعمما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي - ودون أن نستثنى الصين الاشتراكية الامبريالية وصفقاتها من أجل التوصل الى أسواق وقواعد عسكرية ومناطق للنفوذ - انما يتضح بجملاء في القارة الافريقية أيضا . ان الدولتين العظميين والقوى الامبريالية الأخرى من خلال النظام القائم للاستغلال والاستعمار الجديد لتبادل

التوازن والمشاركة في العلاقات الاقتصادية والتجارية من خلال ما يسمى بالمعونات والائتمانات ، تحاول زيادة نهبها واستغلالها لشعوب وبلدان القارة الافريقية وآسيا وأمريكا اللاتينية وتستهدف اعاققة جهود تلك الشعوب والبلدان لجعل الموارد والثروة الطبيعية تحت سيادتها الوطنية . وهي تحاول أيضا سحق النضال الذي تخوضه شعوب وبلدان افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية من أجل تدعيم اقتصادها واستقلالها السياسي .

ومما لاشك فيه انه في إطار هذا السياق ، فان السياسة العدوانية والأنشطة التي تقوم بها الدولتان العظميان والقوى الامبريالية الأخرى في افريقيا وفي أجزاء أخرى من العالم ، انما تتناقض مع مصالح وأمان شعوب آزانيا وناميبيا وغيرهما من بلدان القارة الافريقية . وبالتالي فان النضال ضد العنصرية والفصل العنصري لا يمكن فصلهما عن النضال ضد جميع أشكال الاستعمار والاستعمار الجديد والامبريالية والامبريالية الاشتراكية وبخاصة ضد الدولتين العظميين الامبرياليتين . ان الشعب الألباني كما فعل في الماضي ، سوف يؤيد بكل قوة النضال العادل لشعبي آزانيا وناميبيا من أجل تحقيق أمانيهما الوطنية .

السيد تينوكو (نيكاراغوا) (الكلمة بالاسبانية) : ان مناقشتنا هذا العام بشأن سياسة الفصل العنصري لنظام جنوب افريقيا العنصري ، قد أخذت شكلا جديدا . ففي هذا الصمام يمكن أن نذكر دون أى التباس انتصار شعب زمبابوى الذى وجه ضربة قاصمة الى نظام جنوب افريقيا الاستعماري الذى يعبر عن الفصل العنصري بأقصى مظاهره . ان كفاح شعوب افريقيا الشجاع ضد العنصرية والاستعمار ، قد انتصر في زمبابوى ودخل في مرحلة نهائية وحرجة في ناميبيا ، ويدخل هذا الكفاح الآن في مرحلة حاسمة تتميز بازدياد وتعاقد الصراعات المسلحة والسياسية في جنوب افريقيا .

ان شعب وحكومة نيكاراغوا اللذين انتصرا في كفاحهما التحرري ، يتضامنان تماما مع شعب جنوب افريقيا الباسل . واننا نود التعبير عن اعجابنا بالتعبئة واسعة النطاق للجماهير وبالتحركات الشعبية والأعمال العسكرية التي قام بها في الشهور الماضية عمال وطلاب جنوب افريقيا . ومع ذلك ، فانه ينبغي علينا أن نذكر أن نظام بريتوريا يلجأ بالتالي الى أقسى أنواع

العنف والقمع في محاولة لضعاف وحدة كفاح شعب جنوب افريقيا . واننا ندين الاعتقال الجماعي للطلاب والعمال والزعماء الدينيين ، كما ندين الألاعيب القانونية التي أدت الى اداة هؤلاء والحكم عليهم بالاعدام .

ان القمع العنصرى يتعدى حدود جنوب افريقيا . ان التصرفات العمدوانية الاجرامية وأعمال الانقلابات الموجهة الى البلدان المجاورة تزداد يوما بعد يوم ، وهي تصرفات تتضمن تجنيد وتمويل المرتزقة والخونة المنشقين لتوجيههم ضد دول دخل المواجهة . وينبغي علينا أن نذكر انه منذ أسبوعين مضيا ، فقد قام رئيس زامبيا بتقديم أدلة وشواهد لا تقبل الانكار عن تورط النظام العنصرى في مؤامرة للاطاحة بحكومته .

ان شعب جنوب افريقيا والمجتمع الدولي التقدمي ، لا يمكن أن ينخدعا بالنظام القبلي الذى ينفذه ذلك النظام . ومن الواضح ، ان تجربة زيمبابوى لم تقنع النظام العنصرى بعدم جدوى المحاولات التي تهدف الى اقامة أنظمة عميلة لمنحها استقلالا زائفا . وبالتالي فان بريتوريا مازالت تأمل في أن استراتيجيتها الخاصة باقامة البانتوستانات سوف تؤدى الى انقسام الشعوب ، وأن تشير العداوة بين مثل هذه الشعوب . وبالتالي فان عملية اقامة البانتوستانات مستمرة وتتصاعد بسرعة لتحقق ما يسمى بالاستقلال في " سيسكي " . ولكن هذا الاستقلال الزائف لا يمكن فرضه إلا بواسطة القوة . وأخيرا ، فان أخبار الصحافة ووسائل الاعلام تشير الى زيادة العنف والارهاب الموجه الى السكان من قبل السلطات في البانتوستانات في جهد للقضاء على أية معارضة لنظام الفصل العنصرى . وهناك أخبار مؤكدة تشير الى أن الشرطة السرية ، قد اعتقلت بعض الطلاب في " سيسكي " ، كما انه في " الترنسكاي " مازالت حالة الكوارى قائمة ، كما ان هناك تدابير قمعية وتعسفية أخرى بسبب الاضرابات والاحتجاجات ضد ما يسمى بالاستقلال الذى يرمي فقط الى تقسيم أغلبية السكان الافريقيين الذين انضموا الى الكفاح من أجل التحرر الوطنى .

وبالمثل ، فقد لاحظنا أن المجتمعات المختلطة والهندية ترفض المناورات التي تهدف إلى التقسيم التي ينتهجها النظام . ومن بين هذه التكتيكات التعديلات الأخيرة في التشريع المنصري الذي يسعى كجزء من السياسة المنصرية القائمة على مبدأ " فرق تسد " إلى تمييز بعض القطاعات الحضرية لوضعها في مواجهة مع القطاعات الريفية .

ان نيكاراغوا تعترف بأنه في الوقت الذي يقع فيه المبدأ الأساسي للنضال من أجل القضاء على نظام الفصل المنصري المشين على شعب جنوب افريقيا ، فان المجتمع الدولي ليس معنيا من تحمل المسؤوليات ، لاسيما فيما يتعلق بالكفاح من أجل وقف أنشطة المصالح الأجنبية التي تموق الجهود الرامية إلى تصفية التفرقة المنصرية .

وفي هذا الصدد ، تذكّر نيكاراغوا بالبيان الصادر عن مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة الذي جاء فيه :

" . . . ان العنصر الأساسي لبقاء الاستثمار والعنصرية واستمرار تحديهما العلني لقرارات المجتمع الدولي ومجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ، يتمثل في الدعم العسكري والتكنولوجي والاقتصادي والسياسي والدبلوماسي وغير ذلك من أشكال الدعم الذي تقدمه الامبريالية للأنظمة المنصرية " (A/34/542, Para. 42)

ان وفد بلادي وبلادي ، يوافقان على الاعلان الهام بشأن الاستثمارات الأجنبية في جنوب افريقيا الذي اعتمده مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية والذي جاء فيه :

" يرى المجلس أن التدابير التي اعتمدها نظام الفصل المنصري نتيجة للحظر الاجباري على الأسلحة الذي أعلنته الأمم المتحدة ، قد أدت إلى أن الشركات الأجنبية التي تقوم بعملياتها في جنوب افريقيا أصبحت قادرة على الاشتراك في البرنامج العسكري لنظام الفصل المنصري " (A/35/463, Annex I, Para 2) .

وبالإضافة إلى ذلك ، ففي تقارير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل المنصري فاننا نلاحظ الدور المتزايد الذي تلعبه شركات امبريالية متعددة الجنسية في اقتصاد جنوب افريقيا وذلك لما تحققه من أرباح في مجال التعدين وصناعات التجهيز ، كما تقوم باستغلال غير انساني تخضع له

شمعي ناميبيا وجنوب افريقيا من خلال ممارسة سياسة الفصل العنصري وذلك بغرض مد تلك الشركات بالعمالة الأكثر رخصا في العالم . وفي أحد تقارير هذه اللجنة ، هناك شواهد على التعاون الوثيق في المجالات النووية والعسكرية والاقتصادية والثقافية بين العنصريين في جنوب افريقيا والعنصريين الصهاينة .

وكما هو معروف أيضا ، فان بعض البلدان ما زالت تنتهك الحظر المفروض على ارسال الأسلحة الى جنوب افريقيا والذي اعتمده مجلس الأمن . وليس سرا على أحد أن بعض هذه الدول - بالاضافة الى اسرائيل - قد منحت معوناتها الى جنوب افريقيا من أجل تطوير القدرة النووية لهيتوريا . فهل هذا مجرد توافق في المصالح ؟ وانا لم يكن الموقف كذلك ، كيف نفسر حق الاعتراض الذي مارسته بعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن عندما رغب المجتمع الدولي في التعبير عن رغبته في فرض العدالة . ان وفد بلادي يرى أنه الى أن يكون هناك قرار من مجلس الأمن بفرض عقوبات شاملة ، فانه من السذاجة أن ننتظر من النظام العنصري أن يرضخ للقرارات الأخرى لهذه المنظمة . ان هذا سيكون الوسيلة الوحيدة من أجل التوصل الى حل سلمي للمشكلة التي تمثل بالفعل تهديدا متزايدا للسلم والأمن الدولي .

ولذلك ، فاننا نوجه نداء الى الشركاء التجاريين لجنوب افريقيا والممثلين في المجلس لكي يمتنعوا عن ممارسة أي نوع من العقوبات تفرض على جنوب افريقيا .

ومن أجل هذا ، فان نيكاراغوا تؤيد اقتراح اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري والذي اعتمده بلدان عدم الانحياز والرامي الى عقد مؤتمر دولي يقرر فرض عقوبات ضد جنوب افريقيا . وختاما ، فان نيكاراغوا تود التعبير عن امتنانها للمعدد المتزايد من الحكومات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية التي انضمت الى الحركة الدولية ضد الفصل العنصري وذلك طبقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . ان جميع هذه الجهود ترمي الى تشجيع الوطنيين في جنوب افريقيا الذين سيحققون ان عاجلا وان آجلا ، نصرهم التاريخي النهائي .

السيد نيل (جامايكا) (الكلمة بالانكليزية) : عندما نجتمع كل عام في هذه الجمعية

لنستعرض مسألة جنوب افريقيا ، فاننا نرى مشكلة تتزايد وتتخذ أبعادا جديدة بمرور الزمن . وخلال العام الماضي ، حدثت مواجهات بين قوى الطرفين وقوى التحرير وزادت بطريقة كبيرة . ومن الأمور

التي يجدر ذكرها ، أن جزءا كبيرا من هذه المقاومة التي استرعت انتباه العالم كان يأتي من الشباب في ذلك البلد . ولقد أظهر الطلبة في المدارس رفضهم التام لنظام الفصل العنصرى بطريقة واضحة من خلال اعتراضهم خلال العام الماضي . وان استجابة النظام العنصرى لم تكن الا تصعيدا لعملية الاضطهاد والعنف . ان قتل طلبة المدارس واعتقالهم وكذلك القمع الجماهيرى الشامل ضد جميع معارضى الفصل العنصرى . كل ذلك كان دليلا - مرة أخرى - على تصميم هذا النظام على الابقاء على السيطرة العنصرية . ان الموقف في جنوب افريقيا ، انما يمثل أزمة مستمرة يخوض النظام العنصرى فيها حربا مع جميع معارضى الفصل العنصرى .

بالاضافة الى ذلك ، فاننا مازلنا نرى هذا النهج من المدوان من قبل جنوب افريقيا على الدول الأفريقية المجاورة وخاصة أنغولا ، كما أنها تشارك في قلب الحكومات الشرعية في الدول المجاورة . ولذلك فان جنوب افريقيا ما زالت تعتبر خطرا أساسيا على السلم في القارة الأفريقية ، ومن ثم فان هذا الموقف يبرر هذا الاهتمام الجدى للمجتمع الدولى ويتطلب المزيد من العمل لوضع حد لهذه المشكلة في جنوب افريقيا . ان على المجتمع الدولى ، أولا أن يرفض ما يسمى بالاصلاحات التي تعرضها الدعاية في جنوب افريقيا والتي تستهدف التضليل والخداع . ان النوايا الحقيقية لقادة العنصريين في جنوب افريقيا ، معروفة تماما لدينا ، ولا يمكن أن نضلل بهذه التكتيكات ، فجنوب افريقيا ليست مهتمة باجراء أى تغيير سلمي .

ولقد اعترف منذ وقت طويل بأن أكثر السبل فعالية لتناول مشكلة جنوب افريقيا ، انما تكمن في استراتيجية تنطوى على أمرين : الأول ، أن على جميع الدول أن توقف كل تعاون مع النظام العنصرى وأن توقف جميع الاتصالات وخاصة في المجالين العسكرى والاقتصادى . ان هذا التعاون في هذين المجالين قد أفاد في تعزيز الأسس التي يرتكز عليها الفصل العنصرى وسمح لهذا النظام ليس فقط بأن يبقى ولكن أيضا بأن ينجح وأن يزدهر .

ان الحملة لعزل جنوب افريقيا قد قللت من شأنها تلك الأنشطة التي تقوم بها بعض الدول التي استمرت في الابقاء على علاقاتها الاقتصادية ، وفيها من العلاقات مع جنوب افريقيا . وان اقتصاد جنوب افريقيا قد دعم من خلال ذلك التدفق المستمر للاستثمارات الأجنبية ، والمشاركة في التجارة الدولية . ان التعاون النووي مع بعض الدول قد جعل جنوب افريقيا على مشارف أن تصبح قوة نووية . وان الاتصالات في المجالات الأخرى مثل المجال الرياضي انما تزداد و متزايدة ، وان جامايكا ما زالت تعتقد أنه ينبغي اتخاذ عمل أكثر جدية من قبل الأمم المتحدة ، وخاصة من قبل مجلس الأمن ، وذلك من خلال فرض عقوبات شاملة وفقا للفصل السابع من الميثاق ضد النظام العنصرى . وان الجانب الآخر لاستراتيجية المجتمع الدولي تتمثل في دعم النضال الذى يخوضه الشعب المضطهد في جنوب افريقيا وحركة تحريره ، وذلك بغية تحقيق حكم الأغلبية ، واستعادة الحقوق ، والعيش في حرية ، والمساواة في بلادهم .

ان كل المؤشرات تدل بأن نضال الشعب في جنوب أفريقيا انما يدخل في مرحلة حاسمة وأن النظام أصبح أكثر يأسا بمرور الأيام وأن مقاومة الشعب تحت قيادة حركة التحرير ما زالت آخذة فسي النمو والقوة . وهناك تعبئة متزايدة للوعي السياسي المتزايد بين الشعب المضطهد ، وتقدم كبير في المقاومة المسلحة من قبل المقاتلين الاحرار في حركة التحرير الوطنية . ان التوازن الاستراتيجى قد تغير لصالح قوى التحرير . وكما ذكر الأمين العام للمجلس الوطنى الافريقى بالأمس في بيانه :
 " ان التوازن الاستراتيجى في جنوب افريقيا ، وخاصة خلال خمس سنوات قد تغير بطريقة حاسمة لصالح حركة التحرير في جنوب افريقيا وناميبيا . اننا لا نتحدث عن التحالف غير المقدس بين بريتوريا ولشبونة وسالزبورى . ان بريتوريا تقف منعزلة بوصفها المعقل الوحيد للقمع الاستعمارى في منطقتنا " (A/35/PV.56, p.22) .

ان الموقف الحالى انما يتطلب أكثر من أى وقت مضى من المجتمع الدولي ، أن يتخذ موقفا مؤيدا لنضال التحرر وذلك من خلال دعمه لحركات التحرير ووقف كل مساعدة وتعاون مع النظام العنصرى في جنوب افريقيا . وفي هذا الصدد ، فاننا مازلنا ننتظر انعقاد المؤتمر الدولي المزمع عقده لفرض العقوبات ضد جنوب افريقيا ، والذي من المتوقع أن ينعقد خلال العام القادم . واننا نأمل أن يتمكن ذلك المؤتمر من اصدار خطة للعمل لتطوير الحملة ضد الفصل العنصرى ، وتكثيف العمل الدولي ضد جنوب افريقيا .

ان مهمة مراقبة التطورات في جنوب افريقيا ، وقيادة الحملة الدولية خلال العام المنصرم قد قامت بها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى على أكمل وجه ، وان تقرير اللجنة انما يظاهر مدى تفاني وجدية تلك اللجنة في الوفاء بمهمتها . وان السفير كلارك ، وأعضاء اللجنة يستحقون كل الشناء ، واننا ندين لهم بهذا العمل الضخم الذى قاموا به . ومن الواضح ، حيث ان الموقف في جنوب افريقيا قد أصبح أكثر حرجا ، فان عمل تلك اللجنة ينبغي أن يزداد ، وان وفد بلادى يشعر أنه ينبغي على الجمعية أن توسع من عضوية تلك اللجنة لكي تستطيع دول أخرى أن تشارك في عملها . ان ذلك سوف يعكس الأهمية المتزايدة للمسؤوليات التي تقع على عاتق اللجنة ، والحاجة لاشتراك أوسع بغية تحقيق تعبئة عالمية ضد الفصل العنصرى .

ان وفد بلادى قد تدارس تقرير اللجنة المخصصة لصياغة مشروع اتفاقية دولية ضد الفصل العنصرى في الألعاب الرياضية ، واننا نعتقد أن ذلك العمل الهام الذى بدأ ينبغي أن يستمر ، وأننا نأمل أن تستطيع اللجنة المخصصة من أن تستكمل نص مشروع تلك الاتفاقية بحلول الدورة القادمة للجمعية العامة .

السيد حسين الألفى (اليمن الديمقراطية) : في عام ١٩٦٨ أصدرت الجمعية العامة قرارها الذى ينص على اعتبار سياسة الفصل العنصرى جريمة تقترف بحقوق الانسانية ، واليوم يضاف عام آخر منذ أن بدأت الجمعية العامة مناقشة سياسة الفصل العنصرى التي يتبناها النظام العنصرى في جنوب افريقيا ، الأمر الذى يتطلب من المجتمع الدولي أن يقف وقفة جادة للنهوض بمسؤولياته المتمثلة في وضع نهاية عاجلة لسياسة الفصل العنصرى ، وانهاء الظلم الذى حل بشعوب جنوب افريقيا ، وناميبيا ، نتيجة للسياسات والممارسات العنصرية ، التي ينفذها النظام العنصرى فيم الشرعي فسي جنوب افريقيا .

بالرغم من أن الجمعية العامة قد اتخذت في دوراتها السابقة عددا من القرارات المتعلقة بالأبعاد المختلفة لسياسة الفصل العنصرى ، نجد أن النظام العنصرى في جنوب افريقيا يسعى السى ابقاء معاقلة من خلال الاستمرار في سياسته الاستعمارية الاستيطانية العنصرية ، ليتمكن من مواصلة استغلاله فير المشروع لخيرات وثروات شعوب جنوب افريقيا ، وناميبيا ، ولقد تأكد وبالطموس ، ان نظام بريتوريا العنصرى يصرف ملايين الدولارات للعمليات الحربية ، ويجند المرتزقة لقمع ارادة شعوب جنوب

افريقيا وناميبيا المناغمة ، بل انه تهادى في سياسته العنصرية العذوانية ، بما يشكل تهديدا مستمرا للسلم والأمن في القارة الافريقية ، فالاعتداءات العسكرية المتكررة على الدول الافريقية المستقلة المجاورة ، تؤكد الطبيعة العذوانية لنظام بريتوريا العنصرى .

ان تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة سياسة الفصل العنصرى الذى نحن بصدد ، يؤكد أن نظام بريتوريا العنصرى يمارس أبشع السياسات والممارسات العنصرية ضد شعب جنوب افريقيا ، فالاعتقالات السياسية ، والتقتيل والاستمرار في انكار حقوق الانسان الأساسية ، وضرب وتعذيب الابرياء من السكان الأصليين ، وفرض العقوبات الجماعية ، وفيرها من التدابير الرامية الى تثبيت النظام القائم على سياسة الفصل العنصرى ، أصبحت سمة يومية من سمات النظام العنصرى في جنوب افريقيا .

ان شعوب جنوب افريقيا وناميبيا ، مثلهم مثل الشعب العربى الفلسطينى ، تعيش أوضاعا استغلالية من قبل زمرة من العنصريين ، فرضوا أنفسهم على خيرات ومقدرات تلك الشعوب ، وتكبر حقها في تقرير مصيرها بنفسها ، وأن تمارس حقوقها الوطنية الثابتة في الاستقلال والسيادة على أراضيها .

ان نظام الفصل العنصرى ليس سوى نتيجة جانبية للاستعمار الاستيطاني ، يستخدم لزيادة عمليات النهب والاستغلال لصالح الأقلية العنصرية والامبريالية العالمية . وليس فرييا أن نجد أنه بالرغم من قرارات الجمعية العامة التي تؤكد أن أى تعاون مع النظام العنصرى في جنوب افريقيا - ومؤسسات الفصل العنصرى يشكل عملا عدوانيا ضد أهداف ومبادئ الامم المتحدة ، نجد أن دول امبريالية بيننا تدعي حرصها على تحقيق استقلال شعوب افريقيا الجنوبية ، وهي نفسها التي تخرق القرارات والتوصيات الصادرة عن المجتمع الدولى ، وتشجع على قهر ارادة الشعوب المناغمة من أجل استقلالها وتحررها ، لأنها تدرك أن استمرارية مصالحها لا تقوم الا على اغتيال واستغلال الشعوب .

(السيد الألفي ،
اليمن الديمقراطية)

ان استمرار النظام العنصرى في جنوب افريقيا في بقاءه ، وتماديه في سياسته ، وممارسته العنصرية ضد السكان الأصليين ، وتحديه لارادة شعوب جنوب افريقيا ، وناميبيا ، ولقرارات المجتمع الدولي - انما يعود بالدرجة الأولى الى تواطؤ دول حلف شمال الأطلسي مع ذلك النظام العنصرى ، والدعم السياسي والاقتصادى والعسكرى الذى تقدمه تلك الدول للنظام العنصرى في بريتوريا . ان التقرير المقدم من اللجنة ، يؤكد الدليل المادى لتواطؤ الامبريالية مع النظام العنصرى في بريتوريا . وفي الوقت الذى نتقدم فيه بالشكر والتقدير لرئيس وأعضاء اللجنة الخاصة على الجهود التي يبذلونها في سبيل تحصيل معلوماتهم ، نؤكد أن الدعم السياسي والاقتصادى والعسكرى والنووى الذى تقدمه دول حلف شمال الأطلسي ، وعلى رأسها الولايات المتحدة ، قد مكن النظام العنصرى في بريتوريا من زيادة قدرته العسكرية العدوانية وتدعيم أدوات القهر التي يستخدمها بما في ذلك مشروعات صناعة الأسلحة النووية .

لقد أوجدت الامبريالية النظام العنصرى في جنوب افريقيا لتهديد أمن واستقرار الشعوب الافريقية ، تماما كما زرعت اسرائيل في قلب الوطن العربي كقاعدة امبريالية عدوانية تهدد الشعوب العربية والسلم العالمي . ولقد أكد التواطؤ بين الصهيونية ، التي تمثل شكلا من أشكال العنصرية والتمييز العنصرى ، والنظام العنصرى في جنوب افريقيا تطابق السياسة العدوانية العنصرية التي يمارسها النظامان ، والتعاون الوثيق فيما بينهما في جميع المجالات بفرض تهديد أمن واستقلال الدول الافريقية والعربية . فبالرغم من القرارات العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة بادنة العلاقات بين النظامين العنصريين في اسرائيل وجنوب افريقيا ، يوضح لنا تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى عن التطورات الأخيرة في العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا الذى تضمنته الوثيقة A/35/22/Add.2 استمرار وزيادة التعاون السياسي والاقتصادى والعسكرى بين النظامين العنصريين في اسرائيل وجنوب افريقيا ، والأهم من ذلك أن اسرائيل أصبحت موردا هاما للامدادات العسكرية لجنوب افريقيا . كما يكشف التقرير التعاون العسكرى والنووى المتزايد بين اسرائيل وجنوب افريقيا .

ان الأمر يتطلب منا وقفة جادة لدعم الشعوب المناضلة من أجل تحقيق استقلالها وتحررها . ان شعوب جنوب افريقيا وناميبيا ستستمر في تصعيد نضالها من أجل الاستقلال والتحرر من الاستعمار

(السيد الألفي ،
اليمن الديمقراطية)

العنصرى الاستيطاني وستفشل كافة المخططات الامبريالية الرامية الى تثبيت السيطرة الامبريالية
والعنصرية في جنوب افريقيا وتشكيل محاور وأحلاف عدوانية في تلك المنطقة تستهدف الحاق الضرر
بقضية حركة التحرر الوطني الافريقية .

ان اليمن الديمقراطية تؤكد موقفها الثابت بتأييد شعوب جنوب افريقيا وناميبيا في نضالهما
حتى تحقق حريتها واستقلالها الذي تشده . اننا ندين بشدة سياسة الفصل العنصرى في افريقيا
والمخططات الامبريالية ضد شعوب هذه المنطقة . اننا نطالب الدول الغربية التي تنتهك العقوبات
المفروضة على النظام العنصرى في بريتوريا أن تحترم التزاماتها التي نصت عليها المادة ٢٥ من ميثاق
الأمم المتحدة وذلك بتطبيق الحظر الالزامي على الأسلحة الى النظام العنصرى في جنوب افريقيا
الذى أقره مجلس الأمن في القرار رقم ٤١٨ (١٩٧٧) ، ونطالب أيضا بتوسيع العقوبات على النظام
العنصرى في بريتوريا بما يشمل كافة العقوبات التي ينص عليها الفصل السابع من ميثاق الأمم
المتحدة . ان هذه الخطوات في اعتقادنا هي الطريق الصحيح المؤدى الى نهاية سياسة الفصل
العنصرى التي تتبناها حكومة جنوب افريقيا .

السيد كوروما (سيراليون) (الكلمة بالانكليزية) : انه لمن سخریات القدر أنه بعد
خمس وثلاثين عاما منذ انشاء الأمم المتحدة نجد أنها مازالت تتشبه بمعالجة هذه المشكلة العسيرة
والخاصة بالممارسات والسياسات العنصرية لنظام بريتوريا . وينبغي أن نتذكر أنه منذ انشاء هذه
المنظمة فان الأمم المتحدة قد تناولت هذه المشكلة في شكل المعاملة التي كان يلقاها هؤلاء الذين
ينحدرون من أصل هندي ، من قبل حكومة جنوب افريقيا . لقد حدث ذلك منذ خمسة وثلاثين
عاما . واليوم فان هذه المشكلة قد تفاقت سواء من حيث حجمها أو بشاعتها ذلك لأن الفصل
العنصرى يمثل بالتأكيد أكبر وصمة للضمير الانساني والطبيعة الانسانية . ان النضال ضد الفصل
العنصرى ليس بالقضية المحدودة ، ولا ينبغي لها أن تكون فقط قضية افريقية ، ولكن ينبغي لها
أن تكون في جوهرها قضية عالمية لأنها تمثل نضالا يحمي جوهر انسانيتنا المشتركة بصرف النظر
عن اللون .

من بين الأغراض الأساسية لميثاق هذه المنظمة هو احترام حقوق الانسان ، والحريات الأساسية . الا أن سياسة وممارسة الفصل العنصرى هي حرمان تام لحقوق الانسان وحرية الأساسية لغالبية المواطنين في جنوب افريقيا .

وَدَمَا قال رئيس جمهورية سيراليون عند ما خاطب هذه الجمعية في الشهر الماضي بوصفه رئيسا لمنظمة الوحدة الافريقية ، بأن الفصل العنصرى :

” وهو نظام الاضطهاد الوطني المكرس والتفرقة العنصرية والمؤسسة الارهابية ضد أغلبية الشعب السودا* ، ما يزال حجر الأساس لسياسة النظام العنصرى ” . (A/35/PV.8,)

• (page 14-15)

وانه تجب ازالته .

ولكن على الرغم من هذا الموقف المبدئي والذي لا رجوع فيه الذى أشار اليه رئيس بلادى فان البعثة الدائمة لجنوب افريقيا قد ادعت كذبا في بيان صحفي صدر بالأمس بأن :

” الرئيس ستيفنس رئيس سيراليون قد ذكر أنه سيذلل كل ما في وسعه للتوصل الى حل فيما يتعلق بالعلاقات مع جنوب افريقيا . وان السيد بوثا رئيس الوزراء قد قال فـي بريتوريا بأنه يرحب باقتراح رئيس منظمة الوحدة الافريقية بأنه ينبغي اجراء حوار بين جنوب افريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية ” .

” ولقد أضاف التقرير بأن الرئيس ستيفنس قال أثناء وجوده في لندن بأنه أرسل خطابا ” واكرر ” خطابا للسيد بوثا قال فيه أن الحوار هو أفضل من المواجهة وأنه ” يقصد الدكتور ستيفنس ” بوصفه رئيسا لمنظمة الوحدة الافريقية سيذلل قصارى جهده لتأمين الاستقرار في افريقيا ” .

وردا على هذا الكذب ، فان حكومة بلادى تود أن تقول ، وهنا أقتبس من رسالة تلقيتها اليوم من حكومة بلادى :

ان الحكومة تذكر بوضوح أنه لم تكن هناك أية مراسلات من هذا النوع وان هذا عمل حسبت جنوب افريقيا له كل حساباتها بغية تضليل الرأي العام العالمي .

ان الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية في رسالة احتجاج موجهة الى الرئيس بوشا قد انتقد بشدة تشكيل ما يسمى بالمجلس الرئاسي لجنوب افريقيا ، والذي أسماه " استمـراخي للوقادة السياسية نحو السودان من قبل نظام بريتوريا " .

لذلك، فان الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية لم يرسل على الاطلاق مثل هذا الخطاب الذي يدعي النظام الحاكم في جنوب افريقيا انه تلقاه من رئيس بلادي .

ان وجهة نظر حكومة سيراليون هي أنه اذا ما كان نظام بريتوريا حريصا على اجراء حوار، فينبغي عليه أن يبذل قصارى جهده لاجراء هذا الحوار مع الاقلية السوداء في جنوب افريقيا .

ان حكومة بلادي تود أن تكرر معارضتها التامة للممارسة اللاانسانية البغيضة لنظام الفصل العنصرى .

وفي خلال العام الماضي ، وبسبب القمع المتزايد لنظام بريتوريا ، فان شعب جنوب افريقيا قد تظاهر معبرا عن رفضه التام لسياسة الفصل العنصرى . فلا الرصاص ، ولا الكلاب البوليسية استطاعت أن تمنع طلبة المدارس من مقاطعة الدراسة ، أو العمال من تنظيم الاضرابات من أجل ظروف عمل أفضل ، حتى عندما بذلت محاولات لمنع هؤلاء ، عن طريق التشريعات الوحشية وقادة الكنيسة على اختلاف مذاهبهم من التظاهر ضد هذا النظام ومما يمثله من مساوىء .

وفي نفس الوقت ، فان حركات التحرير الوطنية قد استمرت في توجيه الضربة تلوا الضربة لمراكز الصناعة ، ان النظام في جنوب افريقيا ، بدأ يفقد أعصابه ويقوم بأعمال أكثر عدوانية .

وفي الوقت نفسه فان السيد بوشا قد بدأ دعاية خبيثة ولكنها ساحية تستهدف تضليل الرأي العام العالمي وتهدئة الضمائر المدنية لمعاونيه في الغرب ، لكي يصور أن كل طريق ممكن قد طرقت ، لخلق نظام جديد وعادل لجميع المواطنين . ولكن ذلك كله بعيد عن الحقيقة ، فبمرور الوقت فان هذا النظام يدعم من قدرته على قمع غالبية المواطنين ، مما أدى الى الهجرة الجماعية لمواطنينا الى الاقاليم المجاورة ، وترتب على ذلك حدوث ضعف على الموارد الاقتصادية والاجتماعية لتلك البلدان . ونود ان نذكر انه في مواقف أخرى كانت مثل هذه الاعمال بمثابة الشرارة التي أشعلت النزاع المسلح فيما بين الدول .

وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا النظام ، دون أى خجل قد فتح ترساناته ضد المواطنين — المزل من السلاح ، الذين تجرأوا على معارضة وحشية هذا النظام وبيعته التي لا يمكن الدفاع عنها . ان مجلس الأمن في قراره ٤٧٣ (١٩٨٠) حول هذا الموضوع في ١٣ حزيران / يونيه ١٩٨٠ قد أدان بشدة النظام العنصرى لجنوب افريقيا .

” . . . لقمعه الجماعي ضد كافة معارضي الفصل العنصرى ، ولقتل المتأهريين المسالمين ، والمعتقلين السياسيين ” . (قرار مجلس الامن ٤٧٣ (١٩٨٠) ، الفقرة ١ من المنطوق) .

لقد قرر المجلس أيضا أن سياسة الفصل العنصرى تعكّر بشدة السلم والأمن الدوليين . اننا نود أن نضيف أنه يوجد خيطا رفيع يفصل ما بين المساس بالسلم والامن الدوليين ، وتهديد ههما . وبالتالي فاننا نشير الى أن الموقف في جنوب افريقيا هو تهديد حقيقي للسلم والأمن الدوليين . وفي جهود واهية للابقاء على نظام الفصل العنصرى فان هذا النظام قد تحول ضد جيرانه . لقد ارتكب اعتداءات متكررة ضد جمهورية أنغولا ومازال مستمرا ، في احتلاله لناميبيا ، بصلف يدهش أكثر معاونيه وفاء . انه يستمر كذلك في الابقاء على جزء كبير من قواته المسلحة في هذا الاقليم ، متحديا بذلك ، قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن .

ان النظام العنصرى قد بدأ كذلك سياسة التسلح النووى تعريزا لسياسة الفصل العنصرى البشعة ولا رهاب أعدائه بل والقارة الافريقية بأكملها . ومن الصعب ان نتصور أن هناك أكبر ممن ذلك، يوجه الى السلم والأمن الدوليين . لكل هذه الاسباب فان وفد سيراليون يؤكد أن الموقف السائد في جنوب افريقيا هو تهديد للسلم والامن الدوليين .

وفي نال هذه الظروف فان مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الافريقية المنعقد في تموز / يوليه من هذا العام في ” فريتاون ” قد أعرب عن التزامه الكامل بالكفاح ضد الفصل العنصرى ، وبأن يطالب بشدة بفرض عقوبات اقتصادية ، بما في ذلك حثار النفط ، طبقا لاحكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة . مع مراعاة احتياجات الدول الواقعة في الجنوب الافريقي .

ان سيراليون بالتالي تؤيد وتدعم توصيات اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى التي عرضت على الجمعية العامة والتي تطالب مجلس الأمن بأن يفرض عقوبات اجبارية وشاملة ضد جنوب

افريقيا وفقا للفصل السابع من الميثاق ، وان يتخذ خطوات نحو متابعة مثل هذه العقوبات ، وتؤكد على أن أى تعاون مع النظام العنصرى لجنوب افريقيا يشكل عملا عدوانيا ضد الشعب المقهور فى جنوب افريقيا ، كما يمثل انتهاكا خطيرا لقرارات الامم المتحدة ؛ وتنادى كافة الحكومات أن تمارس نفوذها من أجل اقناع الدول الغربية والدول الاخرى لتسهيل فرخ مثل هذه العقوبات ؛ وتعلن ان استمرار عرقلة مجلس الامن من القيام بعمل ايجابي لمواجهة الموقف فى جنوب افريقيا ، يهدد سلطة الامم المتحدة ويشكل تهديدا للسلم العالمى ؛ وتحدث كافة الحكومات الى حين اتخاذ قرار ملزم من قبل مجلس الأمن ، على اتخاذ أعمال منفردة وجماعية لانهاء علاقاتها مع جنوب افريقيا ؛ وتحدث كافة المنظمات الحكومية وغير الحكومية المعنية أن تتخذ التدابير الملائمة من أجل تحقيق العزلة التامة للنظام العنصرى فى جنوب افريقيا وتعبئة الرأى العالمى من أجل فرض عقوبات شاملة ضد هذا النظام .

اننا نود أن نتقدم بالشكر الى رئيس اللجنة الخاصة السفير كلارك، من نيجيريا والى بقيّة أعضاءها لجهودهم المستمرة والمشاركة من أجل القضاء على هذا الشر ، ألا وهو الفصل العنصرى .

رفعت الجلسة الساعة ١٩ / ٠٠